القول المبين في إثبات الصورة لرب العالمين

أو

«نقض رسالة السقاف أقوال الحفاظ المنثورة
لبيان وضع حديث «رأيت ربي في أحسن صورة»

تأليف

يمان بن ناصر العلوان

دار الأنصار

هدية من
الشيخ سليمان
ابن ناصر العلوان
في القصيم بريدة

القول المبين في إثبات الصورة لرب العالمين

أو

«نقض رسالة السقاف أقوال الحفاظ المنثورة لبيان وضع حديث «رأيت ربي في أحسن صورة».

يراجع المسند لأحمد (٥/٤٣٢-٤٤٢) رسالة
العلل للدارقطني (٦/٥٤-٥٧)

دار الأنصار
بريدة

الدر المنثور (٧/٢٠٣)

الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ

القول المبين في إثبات الصورة لرب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤١٤هـ/١٩٩٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فقد وقفت على رسالة اسمها: «**أقوال الحفاظ المنثورة لبيان وضع حديث: «رأيت ربي في أحسن صورة»**». وهذه الرسالة مطبوعة مع كتاب ابن الجوزي «دفع شبه التشبيه»[(1)] وتقع الرسالة في آخر الكتاب، وكاتبها اسمه: حسن السقاف، وهو معروف في الانتصار لمذهب النفاة الجهمية، وقد بينت شيئًا من انحرافه في كتابي «الكشاف عن ضلالات حسن السقاف»، وقد وقع السقاف في رسالته المذكورة في خلط عجيب وكذب في النقل وتلبيس وتدليس لا ينفق إلا على الجهلة وأهل الأهواء.

وقد خلط السقاف بين حديثين الأول: «حديث رأيت ربي في أحسن صورة قال فيها يختصم الملأ الأعلى...».

والثاني: «حديث رأيت ربي جعدًا أمرد».. الحديث.

وجعلهما السقاف حديثًا واحدًا وصب السقاف ما وقف

(١) وقد كتبت عليه ولله الحمد والمنة نقضاً اسمه [إتحاف أهل الفضل والإنصاف بنقض كتاب ابن الجوزي دفع شبه التشبيه وتعليقات السقاف].

عليه من الجرح في الحديث الثاني على الأول تلبيسًا وتدليسًا وهذا من أعظم الكذب في النقل والكذب من صفات المنافقين.

وما حمل السقاف على الكتابة في تضعيف الحديث معرفته بصناعة الحديث وحرصه على الدفاع عن سنة سيد الأولين والآخرين، فإن أهل الحديث الذين هم أهله لا يكذبون لترويج ما عندهم، والحريص على الدفاع عن سنة النبي، صلى الله عليه وسلم، يتحرَّى الصدق في قوله وفعله.

ولكن ما حمل السقاف على تضعيف الحديث إلا اعتقاده أن الصورة لا تثبت لله تعالى وأن إثباتها لله تعالى محال، وبرهان ذلك دعواه إجماع أهل السنة على استحالة الصورة لله كما نقل ذلك عن الأشعري عبدالقاهر البغدادي في كتابه «الفَرْق بين الفِرَق».

ولما كانت رسالته المذكورة مشتملة على الضلالات والأمور المنكرات عزمت على نقضها مستعينًا بالله ليظهر جهله وتعالمه، وأثبت بأدلة جلية ما نفاه وأدعِّم ذلك بكلام أئمة الهدى ومصابيح الدجى، وأبين أنَّ الصورة لله تعالى ثابتة في غير الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه، فإن الصورة ثابتة لله تعالى في غير ما حديث في الصحيحين وغيرهما، ولا عبرة بمن تأول الصورة وزعم أن وصف الله بالصورة يقتضي التشبيه، فإن هذا الزعم هو التشبيه إذ المعطل لم يفهم من صفات الخالق إلا

كما يفهم من صفات المخلوق، فمن ثم نفى الصورة عن الله كما نفى سائر ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله محمد، صلى الله عليه وسلم، بدعوى التنزيه، ومنهج السلف الأخذ بكتاب الله وسنة رسول الله، ووصف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله دون تحريف أو تمثيل، لأن الله جل وعلا ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾. فأثبت الله تعالى لنفسه السمع والبصر بعدما نفى عن نفسه مماثلة المخلوقين، وهذه الآية من أعظم الآيات التي يستدل بها في الرد على المعطلة والمشبهة وسيأتي زيادة بيان لهذه المسألة إن شاءالله تعالى.

فأقول مستعينًا بالله تعالى:

أهل العلم العدول الذين ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين يفرقون بين حديث «**أتاني الليلة ربي تبارك وتعالى في أحسن صورة فقال يا محمد قلت لبيك ربي وسعديك. قال: فيم يختصم الملأ الأعلى...**» الحديث.

وبين حديث: «**رأيت ربي جعدًا أمرد عليه حلة خضراء**». فالأول جاء عن النبي، صلى الله عليه وسلم، من رواية ابن عباس ومعاذ بن جبل، وعبدالرحمن بن عائش، وثوبان، وأبي عبيدة بن الجراح، وأبي رافع وغيرهم، وهو حديث صحيح صححه جمع من أهل العلم بالحديث، ولم ينفرد

الترمذي بتصحيحه كما يوهمه كلام السقاف.

وبرهان ذلك أن يقال: حديث ابن عباس خرجه الإمام أحمد رحمه الله في مسنده (ج ١/٣٦٨)، والترمذي في جامعه (ج ٥/٣٤٢)، وابن خزيمة في التوحيد (ج ٢/٥٤٠) كلهم من طريق أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: **«أتاني الليلة ربي تبارك وتعالى في أحسن صورة قال: أحسبه في المنام فقال: يا محمد، هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلى، قال: قلت: لا. قال: فوضع يده بين كتفي حتى وجدت بردها بين ثدييّ أو قال: في نحري، فعلمت ما في السموات وما في الأرض، قال: يا محمد: هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: نعم في الكفارات...»**. الحديث.

ورواته كلهم ثقات.

ولكن قال الترمذي: «وقد ذكروا بين أبي قلابة وبين ابن عباس في هذا الحديث رجلاً ثم ساقه بسنده من طريق قتادة عن أبي قلابة عن خالد بن اللجلاج عن ابن عباس به، وسنده صحيح لولا عنعنة قتادة فإنه مدلس ولم يصرح بالسماع ولا يقبل حديثه حتى يصرح بالسماع إلا ما كان من رواية شعبة عنه[1]، وقد

(١) إذا كان حديث قتادة من طريق شعبة فإنه مقبول ولو كان معنعناً لأن شعبة رحمه الله لا يروي عن قتادة إلا ما علم أنه سمعه من شيخه وقد قال شعبة. كنت أتفقد

توبع قتادة في الرواية عن أبي قلابة تابعه أيوب كما عند الآجري في الشريعة ص «٤٩٦» فانتفت شبهة تدليس قتادة، ولكن الراوي عن أيوب عباد بن منصور البصري فيه كلام، قال أبو زرعة: لين.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث يكتب حديثه.

وقال ابن معين: ليس بالقوي، ومثله عن الدارقطني.

وقال أحمد: كانت أحاديثه منكرة، وكان قدريًا، وكان يدلس.

وقال يحيى القطان: ثقة لا ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه ـ يعني القدر ـ.

وقال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر وكان يدلس وتغير بآخره. والأظهر أن متابعته لا تقبل لضعف فيه فعليه يكون الحديث من رواية ابن عباس ضعيفًا.

وأما حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه فرواه الإمام أحمد رحمه الله في مسنده (ج ٥/٢٤٣)، والترمذي (ج ٥/٣٤٣)، والدارقطني رحمه الله في كتاب الرؤية ص «٣١٢»، وابن خزيمة في التوحيد (ج ٢/٥٤٠ ـ ٥٤١ ـ ٥٤٢)، وغيرهم من طريق جهضم بن عبدالله عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن

= فمَ قتادة فإذا قال: ثنا وسمعت حفظته وإذا قال حدث فلان تركته» وانظر تعريف أهل التقديس لابن حجر آخر ورقة من الكتاب.

أبي سلام عن عبدالرحمن بن عائش الحضرمي أنه حدثه عن مالك بن يخامر السكسكي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: احتبس عنّا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ذات غداة عن صلاة الصبح حتى كدنا نتراءى عين الشمس، فخرج سريعًا فثوَّب بالصلاة فصلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وتجوَّز في صلاته فلمَّا سلم دعا بصوته قال لنا: على مصافكم كما أنتم ثم انفتل إلينا ثم قال: أما إني سأحدثكم ما حبسني عنكم الغداة، إني قمت من الليل فتوضأت وصليت ما قدِّر لي فنعسْتُ في صلاتي حتى استثقلت فإذا أنا بربي تبارك وتعالى في أحسن صورة فقال: يا محمد، قلت: لبيك رب، قال: فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: لا أدري قالها ثلاثًا، قال: فرأيته وضع كفَّه بين كتفي حتى وجدتُ برد أنامله بين ثدييَّ فتجلَّى لي كل شيء وعرفت فقال: يا محمد، قلت: لبيك رب، قال: فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: في الكفارات...». الحديث، وهذا سياق الترمذي.

وعند الإمام أحمد صرح يحيى بن أبي كثير بالسماع من زيد بن سلام ولكن من رواية أبي سعيد مولى بني هاشم قال: ثنا جهضم، ثنا يحيى بن أبي كثير، ثنا زيد به.

وغير أبي سعيد لا يذكر الحديث إلا معنعنًا وهو أشبه.

ولكن لا يضر الحديث فإن يحيى على القول الصحيح

الذي ذهب إليه أبو حاتم أنه سمع من زيد بن سلام وقوله مقدم على قول غيره؛ لأنه مثبت وغيره نافٍ والمثبت مقدم على النافي والله أعلم.

وأما إعلال من أعلَّ الحديث بعنعنة يحيى بدعوى أنه مدلس فهذا قول غير مقبول، لأن يحيى وإن كان مدلسًا فإن تدليسه قليل، ومن ثم خرج له الشيخان وغيرهما، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب الموصوفين بالتدليس(١)، وقد قال في المقدمة عن أصحاب هذه المرتبة: «من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، كالثوري أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة».

ومنه يظهر بطلان قول من أعلَّ الحديث بعنعنة يحيى.

وأما قول المعلِّقَيْن على كتاب الرؤية للدارقطني عن يحيى بأنه مدلس مشهور بالتسوية.

فإنه غير صحيح وليس يحيى ممن يدلس تدليس التسوية فضلاً عن أن يكون مشهورًا به.

ومن هذا يتبين أن حديث معاذ حديث لا مطعن فيه وعلى أقل أحواله يكون حسنًا ويشهد له ما قبله. وما سيأتي إن شاءالله من الأحاديث.

---

(١) انظر تعريف أهل التقديس ص «١٢٧» بتحقيق المباركي وص «٧٦» بتحقيق النداري ومحمد أحمد.

يشهدُ له أيضًا ويرقيه إلى درجة الصحة.

وقد قال الإمام الترمذي رحمه الله على حديث معاذ: «هذا حديث حسن صحيح سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هذا حديث حسن صحيح..».

وقال ابن عدي في الكامل (ج ٦/٢٣٤٤) بعد ذكر حديث معاذ من رواية موسى بن خلف العمي عن يحيى قال: «رأيت أحمد بن حنبل صحح هذه الرواية التي رواها موسى بن خلف عن يحيى بن أبي كثير حديث معاذ بن جبل قال: هذا أصحُّها».

ومن أدلة صحة الحديث أيضًا مجيئه من طرق عن جمع من أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم، فإن الحديث إذا تعددت طرقه ولم يكن في سنده كذاب ولا متَّهم بالكذب وخلا من الاضطراب دليل على ثبوته، وحديث معاذ المتقدم ثابت بنفسه وله أيضًا شواهد كثيرة تدل على صحته وثبوته.

فقد جاء الحديث أيضًا عن عبدالرحمن بن عائش عن النبي، صلى الله عليه وسلم، رواه الآجري في الشريعة ص «٤٩٧» وابن أبي عاصم في السنة (ج ١/٢٠٣) رقم «٤٦٧» وغيرهما.

وقد اختلف في صحبة عبدالرحمن بن عائش.

فذهب الترمذي كما في جامعه (ج ٥/٣٤٤)، وأبو حاتم

الرازي وغيرهما إلى أنه ليس له صحبة.

وذهب بعض العلماء إلى أن له صحبة فقد جاء في بعض طرق الحديث أنه قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

كما عند الدارمي في سننه (ج ٢/١٢٦)، والدارقطني في الرؤية ص «٣٢٠».

فإذا ثبت تصريحه بالسماع ثبتت صحبته، وإذا ثبتت صحبته صح الحديث، ولكن أعل الحديث بحجة أنه جاء من طريق الوليد بن مسلم وصدقة قالا: ثنا ابن جابر قال: مر بنا خالد بن اللجلاج فدعاه مكحول فقال له: يا أبا إبراهيم حدثنا حديث عبدالرحمن بن عائش، قال: سمعت عبدالرحمن بن عائش يقول: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والرواية الأخرى سمعت النبي، صلى الله عليه وسلم.

قال البخاري فيما نقله عنه الترمذي: وهذا غير محفوظ هكذا ذكر الوليد في حديثه عن عبدالرحمن بن عائش قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وروى بشر بن بكر عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر هذا الحديث بهذا الإسناد عن عبدالرحمن بن عائش عن النبي، صلى الله عليه وسلم، وهذا أصح، وسيأتي إن شاءالله ذكر متابع للوليد في روايته وعليه تكون روايته أولى من غيره.

ورجح عدم سماع عبدالرحمن من النبي ، صلى الله عليه وسلم ، ابن خزيمة أيضًا في كتابه التوحيد (ج ٢/ ٥٣٧) وقال إنه وهم ، لأن عبدالرحمن بن عائش لم يسمع من النبي ، صلى الله عليه وسلم ، هذه القصة وإنما رواه عن رجل من أصحاب النبي ، صلى الله عليه وسلم ، ولا أحسبه أيضًا سمعه من الصحابي ، لأن يحيى بن أبي كثير رواه عن زيد بن سلام عن عبدالرحمن الحضرمي عن مالك بن يخامر عن معاذ وقال يزيد بن جابر عن خالد بن اللجلاج عن عبدالرحمن بن عائش عن رجل من أصحاب النبي ، صلى الله عليه وسلم ، كذلك ثنا أبو موسى محمد بن المثنى قال: حدثني أبو عامر عبدالملك بن عمرو قال: ثنا زهير وهو ابن محمد عن يزيد ، قال أبو موسى وهو يزيد بن جابر عن خالد بن اللجلاج عن عبدالرحمن بن عائش عن رجل من أصحاب النبي ، صلى الله عليه وسلم ، قال: خرج علينا النبي ، صلى الله عليه وسلم ، فذكر الحديث بطوله .

أقول: إنَّ البخاري رحمه الله في كلامه المتقدم أعلَّ رواية الوليد بن مسلم برواية بشر بن بكر، وهذا قد يقال به لو تفرد به الوليد ، أما مع وجود المتابع للوليد فيقال: إن رواية الوليد أقوى من رواية بشر، فإن الوليد بن مسلم قد توبع في الرواية عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر تابعه صدقة بن خالد كما تقدم، وتابعه أيضًا الأوزاعي كما عند الآجري في الشريعة ص

«٤٩٧» ، والدارقطني في الرؤية ص «٣١٨» .

فالأخذ برواية هؤلاء الجمع أولى من الأخذ برواية بشر بن بكر.

وأما قول ابن خزيمة إن عبدالرحمن بن عائش لم يسمع من النبي ، صلى الله عليه وسلم ، هذه القصة .

فأقول: قد تقدم ما يثبت سماعه .

أما إعلاله الحديث بما رواه من طريق زهير بن محمد[1] عن يزيد بن جابر عن خالد بن اللجلاج عن عبدالرحمن بن عائش عن رجل من أصحاب النبي ، صلى الله عليه وسلم ، قال: خرج علينا النبي ، صلى الله عليه وسلم ، فذكر الحديث.

فهذا الإعلال غير صحيح فإن حديث زهير بن محمد بالشام فيه بعض النكارة ، ذكر ذلك أبو حاتم كما في تهذيب التهذيب (ج ٣/ ٣٠١) .

وذكر غير واحد من أهل الحديث منهم أحمد والبخاري أن رواية أهل الشام عن زهير غير مستقيمة قال أحمد: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة عبدالرحمن بن مهدي وأبي عامر.

وهذا الحديث الذي نتكلم عليه رواه عن زهير أبو عامر وهو ممن تقبل روايته عن زهير.

ولكن لا يزال الحديث معلولاً فإن زهيرًا له أغاليط وروايته

---

(١) ومن طريقه رواه الإمام أحمد رحمه الله كما في المسند ج ٤/ ٦٦ .

هذه معلولة فإنه خالف الوليد بن مسلم والأوزاعي وهُمَا أوثق منه ولو صحت رواية زهير يمكن أن يقال إن عبدالرحمن بن عائش سمعه من النبي، صلى الله عليه وسلم، فحدث بنحو ما سمع ثم سمع من الصحابي فرواه عنه فإن تم حمل رواية زهير على ما ذكرنا وإلا فرواية الوليد ومن تابعه أقوى والله أعلم.

وقد قوى الحديث الحافظ ابن حجر في الإصابة (ج ٤/١٦٧) في ترجمة عبدالرحمن بن عائش وهو الحق.

علمًا أنه لو لم يكن في الباب إلا حديث معاذ لكان كافيًا لثبوته كما تقدم، كيف والشواهد له كثيرة تؤيده وتعضده.

ومن شواهده أيضاً مارواه البزار [(ج٣/١٣) كشف الأستار] من طريق معاوية بن صالح عن أبي يحيى عن أبي أسماء عن ثوبان قال: خرج إلينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بعد صلاة الصبح فقال: **«إن ربي أتاني الليلة في أحسن صورة»**. الحديث. قال عنه في مجمع الزوائد (ج ٧/١٧٨): «أبو يحيى لم أعرفه وبقية رجاله ثقات».

وجاء الحديث أيضًا عند الدارقطني في الرؤية ص «٣٤٠» من طريق معاوية بن صالح عن أبي يحيى عن أبي يزيد عن أبي سلام الأسود أنه سمع ثوبان به.

ومن شواهد الحديث أيضًا ما رواه الطبراني في الكبير (ج ١/٣١٧) من طريق عبيدالله بن أبي رافع عن أبي رافع قال:

خرج علينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مشرق اللون فعُرف السرور في وجهه فقال: **«رأيت ربي في أحسن صورة..»**. الحديث.

ومن شواهد الحديث أيضًا ما رواه الدارقطني في كتاب الرؤية ص «٣٤٢» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: **«رأيت ربي عز وجل في أحسن صورة...»**. الحديث. وفيه ضعف ولكن ما قبله من الأحاديث تشهد له، وأهل العلم يذكرون الأحاديث الضعيفة في باب المتابعات والشواهد لا للاعتماد عليها.

ومن شواهد الحديث أيضًا ما رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة (ج ١/٢٠٣) من طريق إبراهيم بن طهمان ثنا سماك بن حرب عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: **«إن الله تعالى تجلى لي في أحسن صورة...»**. الحديث.

وسنده حسن لذاته فإن إبراهيم بن طهمان وما قبله ثقات.

وأما سماك بن حرب فقد تكلم فيه بعضهم ووثَّقه آخرون[1]، والأظهر أنه حسن الحديث إلا في روايته عن عكرمة فقد تكلم فيها قال يعقوب بن شيبة: قلت لابن المديني: رواية

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال [١٢/١١٥ - ١٢١].

سماك عن عكرمة فقال: مضطربة(١).

ومن شواهد الحديث أيضًا: ما رواه ابن أبي عاصم في السنة (ج ١/٢٠٣) والدارقطني في الرؤية ص «٣٣٣» وغيرهما من طريق ليث بن أبي سليم عن عبدالرحمن بن سابط عن أبي أمامة، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**رأيت ربي عز وجل في أحسن صورة**...». الحديث.

وليث بن أبي سليم ضعيف الحديث فإنه قد اختلط.

وعبدالرحمن بن سابط قال يحيى لم يسمع من أبي أمامة، فالسند ضعيف والحديث صحيح.

وللحديث أيضًا شواهد غير ما ذكرنا، فالحديث ثابت من رواية جابر بن سمرة ومعاذ بن جبل وعبدالرحمن بن عائش وصححه البخاري والترمذي من حديث معاذ وقوّاه الإمام أحمد رحمه الله فيما نقله عنه ابن عدي فيما تقدم، ومنه يتبين أن الترمذي رحمه الله لم يتفرَّد بتصحيح الحديث كما يوهمه كلام السقاف فقد وافقه البخاري والتحقيق العلمي يقتضي صحة الحديث وثبوته.

وقول السقاف إن الترمذي متساهل في التصحيح والتحسين قول غير صحيح، وسيأتي إن شاءالله رده وإبطاله.

وقد ذكرت فيما سبق أن السقاف لبس في هذا الحديث

(١) انظر تهذيب التهذيب [٢٠٤/٤] وسير أعلام النبلاء [٢٤٧/٥].

ليوهم الخلق أنه ضعيف أو موضوع وخلطه بحديث: «**رأيت ربي في صورة شاب أمرد**..». يدل على ذلك أنه عزا حديث: «**رأيت ربي في أحسن صورة**...». وهو حديث صحيح إلى ابن الجوزي في الموضوعات ج ١/١٢٥.

وابن الجوزي في الموضوعات في نفس الصفحة التي ذكر السقاف عن ابن الجوزي ذكر حديث أم الطفيل أنها سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يذكر أنه رأى ربه تعالى في المنام في أحسن صورة شابًا موفورًا رجلاه في محصر عليه نعلان من ذهب. ولم يقف السقاف عند حدّ الكذب على ابن الجوزي حتى لا ينكشف أمره بل كذب أيضًا على السيوطي وقال: «أورده الحافظ السيوطي في كتابه اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (١/٣١)، وذكر أن في سنده حماد بن سلمة.

وبالرجوع إلى كلام السيوطي يتبين أن السقاف كذب عليه ولم يعلّ السيوطي الحديث بحماد بل ساقه ولم يتعقب سنده بشيء.

هذا وليعلم أيضًا أن كلام الذهبي في الميزان (ج ١/٥٩٤) وفي سير أعلام النبلاء (ج ١٠/١١٣) كله على حديث: «**رأيت ربي جعدًا أمرد عليه حلة خضراء**». وهو الذي قال عنه الذهبي وهو بتمامه في تأليف البيهقي وهو خبر منكر.

ولم يتعرض الذهبي رحمه الله للحديث الذي أثبتنا صحته

فيما تقدم ولم يضعفه كما يدعيه السقاف.

وأما قول السقاف: قال الإمام الحافظ البيهقي في كتابه الأسماء والصفات: «وقد رُوي من وجه آخر وكلها ضعيف» اهـ.

قلت - أي السقاف -: «وهذا تصريح من البيهقي بضعف طرق هذا الحديث». وقول الذهبي معه بأنه منكر مع إيراد الحافظ السيوطي وابن الجوزي له في الموضوعات.

فأقول: السقاف لا يزال يكذب في النقل كي يروِّج باطله وأنى له ذلك فما نقله السقاف عن البيهقي حجة عليه لا له، ولكنه بتره وأخذ ما يؤيِّد دعواه وترك تكملة الكلام.

وأنا أنقل كلام البيهقي بحروفه ليتبين كذب السقاف وعدم أمانته.

قال البيهقي في الأسماء والصفات (ج ٢/ ٢٤): «وقد روي من وجه آخر وكلهم ضعيف وأحسن طريق فيه رواية جهضم بن عبدالله ثم رواية موسى بن خلف وفيهما ما دل على أن ذلك كان في النوم». فهذا كلام البيهقي بحروفه.

فقول السقاف انتهى كلامه عند نقله كلمة «ضعيف» تلبيس في النقل ثم لو فرضنا أن البيهقي ضعف الحديث فليس قوله حجة على غيره فقد صحح الحديث البخاري والترمذي وقوَّاه أحمد وهم أعلم من البيهقي. هذا إن كان الاحتجاج بقول

فلان وفلان.

وأما إن كان المرجع النظر في طرق الحديث على حسب قواعد المحدثين فقد أثبتُّ فيما تقدم صحة الحديث بما لا يدع شكًّا عند المنصف، صاحب الحق الذي جعل الحق ضالته أينما وجده أخذه، وما أعزّه في هذا الزمان.

وأما قول السقاف: إن الذهبي قال عنه إنه منكر فهذا كذب على الذهبي، فقد تقدم أن الذهبي أراد حديثًا آخر والسقاف خلط بينهما تلبيسًا وتدليسًا والله المستعان.

فهذه بضاعة المفلس من العلم والوَرَع ليس عنده إلا الكذب والتلبيس، وقد تقدم أيضًا أنه كذب على ابن الجوزي والسيوطي فهذا مما يوجب التثبت في نقله لكثرة كذبه لبث بدعه وضلالاته.

والحاصل أن حديث: «**أتاني الليلة ربي تبارك وتعالى في أحسن صورة فقال يا محمد**...». حديث صحيح.

قال ابن مندة في الرد على الجهمية ص «**٩١**»: «وروى هذا الحديث عن عشرة من أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم، ونقلها عنهم أئمة البلاد من أهل الشرق والغرب»، ومن سوَّى بينه وبين حديث: «**رأيت ربي جعدًا أمرد**..» فقد وهم.

فإذا علم صحة الحديث فليعلم أن الصورة ثابتة لله تعالى في غير هذا الحديث، فقد جاء في الصحيحين أيضًا إثبات

الصورة لله تعالى.

وعلماء السلف يثبتون ذلك لله إثباتًا بلا تمثيل وتنزيهًا بلا تعطيل، وسيأتي إن شاءالله بيان ذلك ونقل كلام السلف في إثبات الصورة لله فيجب إثباتها دون تحريف أو تعطيل، فإن من نفى عن الله صفة ثابتة فقد أعظم على الله الفرية، وقفا ما لا علم له به، وسلك مسلك النفاة الجهمية، وإذا علم أيضًا صحة الحديث فليعلم أن رؤية النبي، صلى الله عليه وسلم، لربه في الأحاديث المتقدمة رؤيا منام كما في حديث معاذ وغيره، ورؤيا الأنبياء حق، وقد صح الأثر بما لا مجال للاجتهاد فيه بأنها وحي.

فروى ابن أبي عاصم في السنة (ج ١/٢٠٢)، عن ابن عباس بسند حسن قال: «**كانت رؤيا الأنبياء وحيًا**».

وروى أيضًا (ج ١/٢٠٢) بسند صحيح عن معاذ، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ما رأى في نومه وفي يقظته فهو حق».

وروى البخاري في صحيحه (ج ١/٢٣٨ - فتح) عن عمرو بن دينار المكي قال: سمعت عبيد بن عمير يقول: رؤيا الأنبياء وحي ثم قرأ: ﴿**إني أرى في المنام أني أذبحك**﴾.
[الصافات، ١٠٢]

فصل

قال السقاف: فإن قال قائل: قد حسن الترمذي الحديث بل قد صححه في بعض الروايات عنه قلنا: هذا لا ينفع لوجوه:

منها: أن الترمذي رحمه الله متساهل في التصحيح والتحسين كما هو مشهور، مثله مثل الحاكم رحمه الله في المستدرك يصحح الموضوعات كما هو مشهور عند أهل الحديث.

ومنها: أن تضعيف هؤلاء الحفاظ الذين ذكرناهم وهم جهابذة أهل الحديث الذين حكموا على الحديث بأنه منكر وموضوع وغير ذلك مقدَّم على تحسين الترمذي أو تصحيحه . . .

أقول: الكلام مع السقاف في مقامات.

المقام الأول: في وصف الحاكم بالتساهل في التصحيح.

المقام الثاني: وصف الترمذي رحمه الله بالتساهل أيضًا.

المقام الثالث: تضعيف الحفاظ الذين يزعمهم السقاف لحديث: «**رأيت ربي في أحسن صورة**». مقدم على تحسين الترمذي أو تصحيحه.

فأما المقام الأول فمُسَلَّم فإن الحاكم رحمه الله معروف بالتساهل في التصحيح حتى أنه بعض الأحيان يصحح الموضوعات يعرف ذلك من قرأ مستدركه وكي يسفر الصبح عن وجهه ويظهر تساهل الحاكم في التصحيح بحجج لا بدعاوى.

أقول: قال ابن دحية: «ويجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبي عبدالله فإنه كثير الغلط ظاهر السقط وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاء بعده وقلده في ذلك»[(١)].

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في كتاب الفروسية ص «١٣٦»: وأمّا تصحيح الحاكم فكما قال القائل:

فأصبحت من ليلى الغداة كقابض
على الماء خانته فروج الأصابع

ولا يعبأ الحفاظ أطبّاء علل الحديث بتصحيح الحاكم شيئًا، ولا يرفعون به رأسًا البتة، بل لا يدل تصحيحه على حسن الحديث بل قد يصحح أشياء موضوعة بلا شك عند أهل العلم بالحديث، وإن كان من لا علم له بالحديث لا يعرف ذلك، فليس بمعيار على سنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولا يعبأ أهل الحديث به شيئًا. والحاكم نفسه يصحح حديث جماعة وقد أخبر في كتاب «المدخل» له أنه لا يحتج بهم وأطلق الكذب على بعضهم......»

والأدلة الدالة على تساهل الحاكم في التصحيح كثيرة:

منها: أنه ذكر في مستدركه (ج ٢/٦١٧) حديث أنس بن مالك قال: كنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في سفر فنزلنا منزلاً فإذا رجل في الوادي يقول: اللهم اجعلني من أمة محمد المرحومة المغفورة المثاب لها. قال: فأشرفت على الوادي

(١) انظر نصب الراية للزيلعي [١/٣٤٢].

فإذا رجل طوله أكثر من ثلاث مائة ذراع فقال لي من أنت؟ قال قلت: أنس بن مالك خادم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: أين هو؟ قلتُ: هوذا يسمع كلامك. قال: فأته واقرأه منّي السلام، وقل له: أخوك إلياس يقرئك السلام... إلخ. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

أقول: لا يشك عالم بالحديث أن هذا الحديث موضوع مخالف للأحاديث الصحيحة، وقد قال الذهبي متعقبًا على قول الحاكم: «صحيح» بل هو موضوع قبح الله من وضعه وما كنت أحسب ولا أجوّز أن الجهل يبلغ بالحاكم إلى أن يصحح هذا.

ومنها: أنه ذكر في مستدركه (ج ٣/١٢٩) حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما يقول: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهو آخذ بضبع علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو يقول: «**هذا أمير البررة قاتل الفجرة منصور من نصره مخذول من خذله ثم مدَّ بها صوته**». وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وقد تعقبه الذهبي رحمه الله فقال: «بل والله موضوع وأحمد كذاب فما أجهلك على سعة معرفتك». ويعني الذهبي بأحمد أحد رواة السند.

ومنها: أنه ساق في مستدركه (٤/٥١١) حديث ابن عمر من طريق سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن

ابن عمر رضي الله عنهما ولفظه: أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سئل عن طعام المؤمنين في زمن الدجال قال: «**طعام الملائكة، قالوا: وما طعام الملائكة؟ قال: طعامهم منطقهم بالتسبيح والتقديس فمن كان منطقه يومئذ التسبيح والتقديس أذهب الله عنه الجوع فلم يخش جوعًا**».

قال الحاكم عقب هذا الحديث: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه». تعقبه الذهبي بقوله: «كلا فسعيد متهم تالف».

قلت: سعيد قال عنه أحمد ضعيف.

وقال دحيم: «ليس بشيء».

وقال البخاري: «منكر الحديث».

وقال النسائي: «متروك الحديث».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث».

وقال أحمد فيما نقله عنه المروزي: «ليس بشيء».

وهذه الأحاديث في بيان تساهل الحاكم في التصحيح غيض من فيض ولا يتسع هذا المقام لذكر أكثر من هذا، والله الموفق.

وأما المقام الثاني: فإن السقاف وصف الإمام الترمذي رحمه الله بالتساهل في التصحيح، وزعم أن تساهله مشهور، وقال: مثله مثل الحاكم.

أقول: وهذا باطل من وجهين:

الوجه الأول: أن وصف الترمذي بالتساهل المطلق باطل وليس هناك دليل يدل على ذلك بل الأدلة تدل على خلافه، ولم يذكر السقاف براهينه وحججه إن كانت عنده براهين على هذه الدعوى.

فمجرد إطلاق القول بأنه متساهل لا يكفي وليس هذا من العلم في شيء.

وأما قول الذهبي في ميزانه (ج ٣/٤٠٧) في ترجمة كثير بن عبدالله: «وأما الترمذي فروى من حديثه. الصلح جائز بين المسلمين. وصححه فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي».

فهو قول مدفوع فلم يذكر أولاً الذهبي العلماء الذين لا يعتمدون على تصحيحه، والواقع خلاف ذلك فلا يزال العلماء يحتجون بأقواله وينقلون تصحيحه محتجين به، أما كونهم يخالفونه في التصحيح أو التحسين فهذا لا ينفرد به الترمذي فكل يؤخذ من قوله ويترك في الجرح والتعديل، فليس هناك أحد من أئمة الجرح تقابل أقواله بالقبول مطلقًا بل توزن بأقوال غيره فما ظهر رجحانه أخذ به.

وثانيًا: كونه ـ أي الترمذي ـ يحسن أحاديث كثير بن عبدالله لا يدل على تساهله فإن الخطأ في توثيق من ضعفه

الجمهور لا يسمى تساهلاً وإلا للزم من ذلك رمي جهابذة أهل الحديث ونقاده بالتساهل كالبخاري مثلاً فإنه حسَّن حديث كثير بن عبدالله في الساعة التي ترجى يوم الجمعة.

قال في بحر الدم ص «٣٥٧»: «قال الترمذي: قلت للبخاري في حديث كثير بن عبدالله عن أبيه عن جده في الساعة التي ترجى يوم الجمعة قال: حديث حسن إلا أن أحمد بن حنبل كان يحمل على كثير يضعفه».

وهذا الإمام مسلم رحمه الله يخرج في صحيحه لعمر بن حمزة مع أنه ضعيف الحديث.

وخرج أيضًا لمصعب بن شيبة مع أنه لين الحديث، وقد ضعفه جماعة من أهل الحديث، فهل يوصف الإمام مسلم بالتساهل؟! ولو سلكنا هذا المسلك لما سلم عندنا إلا القليل من الأئمة لا يوصف بالتساهل.

والحاصل أن تخريج الترمذي رحمه الله لبعض الضعفاء وتحسين أحاديثهم ليس من باب التساهل إنما هو من باب الاجتهاد السائغ، لوجود الخلاف في الراوي ولا يستطيع أحد أن يورد راويًا اتفق الحفاظ على تضعيفه ووثقه الترمذي.

وقد يخرج الترمذي رحمه الله للراوي الضعيف ويحسن أحاديثه لشواهده فيأتي من لا يحسن ويقول: الترمذي حسَّن حديثه!! وهذا تساهل من الترمذي، وهذا من أقبح الجهل بمنهج الترمذي خصوصاً وبعلم الحديث عموماً، فالله المستعان.

وهناك رجال ضعفهم الترمذي رحمه الله وقوى أمرهم غيره فهل يدل ذلك على تساهلهم؟ لا، ولا يقول ذلك من له معرفة بالحديث، فمن ذلك عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي ضعف الترمذي حديثه، ومع ذلك نقل رحمه الله عن البخاري أنه قوَّى أمره وقال فيه: «مقارب الحديث»[1].

ولو قال قائل: إنه ينبغي الاعتناء بأقوال الترمذي جرحًا وتعديلاً لأنه يأخذ عن الإمام البخاري وتتلمذ على يديه لكان له وجه.

الوجه الثاني: أننا لو سلمنا مع أنه ضعيف كما تقدم أن الترمذي رحمه الله متساهل فلم يقل أحد من أهل الحديث الذين هم أهله أن تساهله كتساهل الحاكم كما فعل السقاف.

فجعْلُ تساهل الترمذي في بعض الرجال كتساهل الحاكم الذي عرف به وظهر على كتابه المستدرك ظهورًا بيِّنًا.

جور في الحكم وخروج عن حدِّ الاعتدال الذي أمر الله به فالحاكم كما تقدم يصحح الموضوعات ويضعف رجالاً وينقل الاتفاق على ضعفهم في غير ما كتاب من كتبه، ثم يخرج لهم في المستدرك ويحسن أحاديثهم أو يصححها.

ففي المستدرك «٣/٢١٥» صحح حديثًا رواه من طريق سهل بن عمار مع أنه قال عنه في تاريخه «كذاب» ولذلك تعقبه الذهبي بقوله: «سهل قال الحاكم في تاريخه كذاب وهنا يصحح

(١) انظر جامع الترمذي ج ١/٣٨٤ باب ما جاء أن من أذَّن فهو يقيم.

له فأين الدين»، وصحح حديثًا «٢/٦١٥» لعبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**لما اقترف آدم الخطيئة قال يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي...**». الحديث.

وقد قال في كتابه «المدخل إلى الصحيح» ص «١٥٤» في ترجمة عبدالرحمن بن زيد بن أسلم: «روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه».

أما الترمذي رحمه الله فلا يعلم عنه ذلك ومنزلته ومنزلة كتابه السنن عند أهل العلم معروفة.

ومعظم أقواله يأخذها عن الإمام البخاري رحمه الله وكثيراً ما يقول سألت محمد بن إسماعيل فقال كذا وأجاب بكذا، وهذا مما يعظِّم منزلة كتاب الترمذي ويشيد بأهميته، لا أن يرمى بالتساهل ويقال لا يعتمد عليه ويسوّى بالحاكم الذي اشتهر تساهله في التصحيح كما تقدم.

ولا ينكر أن الإمام الترمذي رحمه الله يحسِّن أحاديث بعض الضعفاء ولكن هذا لا يدل على أنه متساهل ويجعل منه عدم الاعتماد عليه.

وأنا إذ نفيت عن الإمام الترمذي رحمه الله دعوى التساهل

لا أقول عنه إنه بمنزلة الأئمة الكبار كأحمد وابن معين ويحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، والبخاري، ونحو هؤلاء فإنهم أعلم منه وأقعد منه بهذا الفن كما هو معلوم عند أهل الحديث، والله أعلم.

وأما المقام الثالث: فإن السقاف قال: «إن تضعيف هؤلاء الحفاظ الذين ذكرناهم وهم جهابذة أهل الحديث الذين حكموا على الحديث بأنه منكر وموضوع وغير ذلك مقدم على تحسين الترمذي أو تصحيحه».

فالكلام معه من وجوه:

الوجه الأول: أن السقاف لم يذكر أحدًا ممن قدَّم ذكرهم وهم ابن الجوزي، والبيهقي، والذهبي، والسيوطي يساوي الترمذي في العلم فضلاً عن أن يكون أعلم منه ويجعل قوله حجة على قول الترمذي فإذا كان كذلك فلا يجوز أن يقال إن قولهم أو قول واحد منهم مقدم على قول الترمذي إلا مع ذكر البينات ودون ذلك خرط القتاد.

الوجه الثاني: تقدم أن السقاف كذب على ابن الجوزي والذهبي والبيهقي والسيوطي وادعى عليهم أنهم ضعَّفوا الحديث وليس الأمر كما ادعى فإنهم ضعفوا حديث: «**رأيت ربي جعدًا أمرد...**». ولم يضعفوا حديث: «**رأيت ربي في أحسن صورة فقال لي فيم يختصم الملأ الأعلى**».

فدعوى السقاف أن هؤلاء هم جهابذة أهل الحديث ومع ذلك حكموا عليه بأنه منكر وموضوع لم تثبت إنما هو نقل مكذوب محرف مع أن السقاف بالغ في وصفه لهم وظن أن ذلك سوف ينفعه، أولا يعلم السقاف وغيره ممن يضعف الحديث أنَّ جهابذة أهل الحديث الذين هم جهابذته حقًا، قووا الحديث كالإمام أحمد والبخاري والترمذي وغيرهم بالنقول المصدقة لا المكذوبة المحرفة كما يصنع ذلك أهل الأهواء الذين يكذبون ويحرفون لترويج باطلهم.

الوجه الثالث: لو سلمنا أن هؤلاء الذين ذكرهم السقاف ضعفوا الحديث وثبت ذلك عنهم بالنقل الصحيح لا المكذوب وأنهم جهابذة أهل الحديث فلا يلزم من ذلك تقديم قولهم على قول الترمذي من غير بينة ولا برهان ولا حجة ظاهرة.

فمجرد القول بأن فلانًا أعلم من فلان لا يدل على أن قول الأول هو الحق، وقول الآخر باطلٌ إلا إذا أدلى بحججه وبراهينه وليس عند الآخر شيء من ذلك.

فهنا يظهر الحق من الباطل فإن الحق عليه نور، والباطل عليه ظلمة.

الوجه الرابع: أننا لو سلمنا أن الترمذي وغيره من أهل الحديث أخطأوا في تصحيح هذا الحديث ومن ذكرهم السقاف هم المصيبون فلا يتم مطلوب السقاف من نفي الصورة عن الله

تعالى فإن إثبات الصورة لله تعالى ليس مبنيًا على الحديث المتقدم ليس غير إنما جاء إثبات الصورة لله تعالى بأحاديث صحيحة مجمع على صحتها متلقاة بالقبول مقابلة بالتسليم عند الصحابة والتابعين الذين هم أعلم الناس وتلقاها عنهم من بعدهم من أئمة الهدى ومصابيح الدجى الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، وبدَّعوا وضللوا من أنكرها أو حرفها من أهل البدع والضلال.

فمن هذه الأحاديث حديث أبي هريرة المخرج في صحيح البخاري (ج ١١/٤٤٤ ـ ٤٤٥ فتح) ومسلم (ج ٣/١٧ ـ ١٨ ـ ١٩ نووي) قال أبو هريرة: قال أناس يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة فقال: «**هل تضارُّون في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: هل تضارُّون في القمر ليلة البدر وليس دونه سحاب؟ قالوا: لا يا رسول الله. قال: فإنكم ترونه يوم القيامة كذلك يجمع الله الناس فيقول من كان يعبد شيئًا فليتبعه فيتبع من كان يعبد الشمس ويتبع من كان يعبد القمر، ويتبع من كان يعبد الطواغيت، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها فيأتيهم الله في غير الصورة التي يعرفون فيقول: أنا ربكم. فيقولون: نعوذ بالله منك هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا فإذا أتانا ربنا عرفناه، فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون فيقول: أنا ربكم. فيقولون: أنت ربنا**».

فهذا الحديث فيه إثبات رؤية المؤمنين لربهم جل وعلا فإنهم يرونه يوم القيامة ويرونه بعد دخول الجنة كما صحت بذلك الأحاديث، وفيه إثبات الصورة لله تعالى ومن نفاها فإنما يرد على الرسول قوله وهذا من أعظم الضلالة وأشنعه، وهل هناك أعظم من هذا البيان في قول الرسول، صلى الله عليه وسلم: «**فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون**» ومهما أوتي المرء من العلم والبيان لن يأتي بمثل هذا الإيضاح والبيان في إثبات الصورة لله تعالى، وأهل العلم والدين يتلقون أقوال الرسول إذا صحت نسبتها إليه بالقبول ويقابلونها بالتسليم دون تعطيل أو تمثيل، ومن وجد في نفسه حرجًا من ذلك فليس بمؤمن. قال الله تعالى: ﴿**فلا وربك لا يؤمنون حتَّى يُحكِّموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما قضيت ويسلموا تسليمًا**﴾.

ومن رد حديث الصورة أو غيره من الأخبار الثابتة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بعد بلوغه النصوص.

فهو والله بمعزل عن هذا التحكيم، وأهل الأهواء لم يكتفوا برد أحاديث الصورة بل ردوا معظم الأحاديث الصحيحة الدالة على إثبات الصفات لله تعالى، وانقسموا شيعًا كل حزب منهم قال قولاً وابتدع بدعًا، فمنهم منْ أثبت سبع صفات لله تعالى ونفى ما عداها وهؤلاء الأشاعرة، فإنهم أقروا ببعض الصفات وأنكروا بعضًا، فمثلهم كمثل الذين آمنوا ببعض

الكتاب وكفروا ببعض.

وهم يوافقون الجهمية في كثير من أصولهم الفاسدة فخالفوا صحيح المنقول وصريح المعقول فأعلنوا بهذا القول - أعني إثبات سبع صفات دون ماعداها - وقبلٌ في كثير من أقوالهم عن ضلالهم وخروجهم عن منهج السلف.

وأما الجهمية النفاة فإنهم جحدوا ما علم من الدين بالضرورة وكابروا في ذلك وأتوا بالجهالات في قالب البينات وبالضلالات في قالب الحقائق الإيمانية.

فخالفوا الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وقد كفَّرهم مئات من العلماء حتى قال الإمام الثقة الثبت البخاري رحمه الله في خلق أفعال العباد ص «١١»: «وإني لأستجهل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم».

وروى الدارمي في الرد على الجهمية ص «٢١» عن عبدالله بن المبارك أنه قال: «لأن أحكي كلام اليهود والنصارى أحبُّ إليَّ من أن أحكي كلام الجهمية». قال الدارمي رحمه الله ص «٢٥»: «وصدق ابن المبارك، إن من كلامهم في تعطيل صفات الله تعالى ما هو أوحش من كلام اليهود والنصارى».

وقال رحمه الله ص «١٨١»: «فالجهمية عندنا زنادقة من أخبث الزنادقة».

ومن كانت عنده معرفة بحال الجهمية وله نور يفرق به

بين الحق والباطل علم أن هذا القول وما قبله عن ابن المبارك والبخاري رحمة الله عليهما حق وصدق دل عليه الكتاب والسنة، وليس في شيء مما تقدم غلو ولا إفراط كما زعم المعلق على سير أعلام النبلاء (١٢/٤٥٦) فلو قرأ هذا المعلق أقوال الجهمية ونظر في كتاب السنة لعبدالله ابن الإمام أحمد والرد على الجهمية للدارمي وخلق أفعال العباد للبخاري لما تجرأ على هذا القول الصادر عن جهل بحقيقة مذهب الجهمية وما هم عليه.

وأما قوله معلقًا على قول البخاري المتقدم: «لا يوافقه عليه جمهور العلماء سلفًا وخلفًا». فهذا جهل آخر ولم ينقل لنا من هم جمهور العلماء الذين لم يوافقوا البخاري ومَنْ نَقَل عنهم ذلك، والحقائق تكذب دعواه وتبطل قوله فإن جمهور العلماء على قول البخاري ومن نظر في الرد على الجهمية للدارمي وشرح اعتقاد أصول أهل السنة والجماعة للكلائي علم صدق ما قلناه.

قال ابن القيم رحمه الله في نونيته:

ولقد تقلد كفرهم خمسون في ... عشر من العلماء في البلدان
واللالكائي الإمام حكاه عنهم ... بل قد حكاه قبله الطبراني

وللرد على هذا المعلق موضع آخر إن شاء الله.

فصل

قال السقاف: «وقال ابن الجوزي في كتابه العلل المتناهية (ج ١/٣٤) عقب هذا الحديث: - يعني حديث رأيت ربي في أحسن صورة - أصل هذا الحديث وطرقه مضطربة، قال الدارقطني كل أسانيده مضطربة ليس فيها صحيح». اهـ.
قلت: والمضطرب من أقسام الضعيف كما هو معلوم.

أقول. لا يخفى أن الاضطراب من أقسام الضعيف ولكن الشأن صحة دعوى الاضطراب فما كل دعوى تقابل بالتسليم كما أنها أيضًا لا تقابل بالرد.

إنما توزن بالموازين الشرعية فإن صحت قبلت وإلا ردت على قائلها.

ونقل السقاف عن ابن الجوزي بأنه قال: «أصل هذا الحديث وطرقه مضطربة».

تعميم وتلبيس لأن ابن الجوزي إنما عنى حديث معاذ ورجح أنه مضطرب.

والدليل على ذلك أن ابن الجوزي في العلل المتناهية (ج ١/٣٤) في نفس المجلد والصفحة التي نقل عنه السقاف أنه قال بالاضطراب.

حسَّن حديث ابن عباس وعزاه للإمام أحمد وقد تقدم فدل ذلك على أن ابن الجوزي يقصد بالاضطراب حديث معاذ

لا جميع طرق الحديث، وهذا بين ولكن كتمه وجحده السقاف وقد تقدم تصحيح حديث معاذ ورد دعوى الاضطراب.

وأما قوله: قال الدارقطني: «كل أسانيده مضطربة ليس فيها صحيح».

فأقول: نص عبارة الدارقطني كما في العلل (ج ٦/٥٧) [ليس فيها صحيح وكلها مضطربة].

والدارقطني رحمه الله عنى بقوله: «ليس في صحيح وكلها مضطربة» أي الطرق التي ذكرها وساقها وبين عللها على حد اجتهاده.

ولم يذكر رحمه الله فيها حديث ابن عباس ولا حديث جابر بن سمرة ولا كثيراً من الطرق التي تقدم ذكرها.

إنما ذكر حديث معاذ وعبدالرحمن بن عائش وأنس بن مالك، فتعميم عبارة الدارقطني في جميع طرق الحديث كذب عليه وعدم أمانة في النقل.

والسقاف لا يتورع عن ذلك ويظن أن كذبه سوف يروج وقد فضحه الله وبان كذبه، وظهر تلبيسه فلله الحمد والمنة.

قال سفيان بن عيينة: «ما ستر الله أحدًا يكذب في الحديث». وقال ابن المبارك رحمه الله: «لو همَّ رجل في السحر أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون فلان كذاب»[1].

---

(١) انظر الموضوعات لابن الجوزي [١/٤٨ - ٤٩].

فصل

قال السقاف: [الوجه الثاني: هناك ألفاظ منكرة في متن الحديث تؤكد وضعه، منها إثبات الصورة لله تعالى وكذلك إثبات الكف له سبحانه وتعالى عن ذلك وأنها بقدر ما بين كتفي سيدنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم. وإثبات علم ما في السموات والأرض للنبي، صلى الله عليه وسلم، وغير ذلك مما لا أود الآن الإطالة بسرده فأقول مجيبًا عن بعض هذه المسائل:

١ - أما الأولى: فالله عز وجل ليست له صورة بلا شك وذلك لأنه بيَّن أن المخلوقات ومنها الإنسان مركبة من صورة وهو سبحانه ﴿ليس كمثله شيء﴾. إذ قال سبحانه: **﴿يا أيها الإنسان ما غرَّك بربك الكريم الذي خلقك فسوَّاك فعدلك في أي صورة ما شاء ركبك﴾**. وأجمع أهل السنة على استحالة الصورة على الله عز وجل كما نقل ذلك الإجماع الشيخ الإمام عبدالقاهر البغدادي في كتابه العظيم «الفرق بين الفرق» ص (٣٣٢). وقال الشافعي رحمه الله تعالى ورضي عنه كما في سير أعلام النبلاء (١٠/٢٠) والحلية (٩/١٠٥) وآداب الشافعي لابن أبي حاتم (٢٣١) وغير ذلك: «الإجماع أكبر من الحديث المنفرد». أي أن الإجماع إذا صادمه حديث آحاد أسقط الاحتجاج به بل يدل ذلك على وضعه وأنه لا أصل له كما يقول الحافظ الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/١٣٢).

أقول. كلام السقاف ظلام مبني على ظلام.

يتبين ذلك من وجوه كثيرة:

الوجه الأول: أن قول السقاف: «هناك ألفاظ منكرة في متن الحديث تؤكد وضعه».

قول باطل لا زمام له ولا خطام فإن الحديث ثابت من غير طريق وصححه غير واحد من أهل العلم كما تقدم ذكره.

وليس في الحديث نكارة عند مَنْ تجرد من القواطع وترك الجدال والمراء وحكم الشرع وآمن بنصوص الكتاب والسنة ولم يلتفت إلى ما خالفهما، وليس ولله الحمد في الحديث شيء ينكر وله شواهد كثيرة تشهد له، والصحابة رضي الله عنهم أعلم الناس وأكملهم عقلاً بعد نبيهم ولم يستنكروا هذا الحديث ولا غيره من أحاديث الصفات.

وقد حدَّث بحديث الصورة أكثر من عشرة من أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم، ولم يستنكروا معناه، بل آمنوا به وأقروه وقابلوا بالتسليم، وتلقاه عنهم التابعون وتابعوهم وخرجوه في كتبهم مقرين له مصدقين به، وذموا من تأوله على غير تأويله، وضللوه لعدوله عن مذهب الصحابة، ولا فرق عند الصحابة وجميع علماء السلف بين إثبات الصورة لله تعالى وبين إثبات سائر الصفات، فكما أنهم يصفون الله تعالى بالحياة والعلم والقدرة وسائر صفاته الثابتة بالكتاب والسنة فهم يصفونه

بالصورة لصحة ذلك عن نبيهم، ولا يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض فمن أثبت لله تعالى بعض الصفات وأنكر بعضًا فقد تناقض واضطرب وهو ممن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض قال تعالى: ﴿**أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشدِّ العذاب وما الله بغافل عما تعملون**﴾. [سورة البقرة: ٨٥].

وقد قال ابن قتيبة في كتاب «تأويل مختلف الحديث» ص «١٥٠»: «والذي عندي والله تعالى أعلم أن الصورة ليست بأعجب من اليدين والأصابع والعين وإنما وقع الألف لتلك لمجيئها في القرآن ووقعت الوحشة من هذه لأنها لم تأت في القرآن ونحن نؤمن بالجميع».

وهذا هو الواجب على جميع العباد أن يؤمنوا بكل ما جاء في كتاب الله، وصح عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فمن رد خبرًا عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، صح مخرجه فقد ضل ضلالاً مبينًا، واتبع غير سبيل المؤمنين، ومن رد أحاديث الصفات بحجة أنها أخبار آحاد فقد أعظم على الله وعلى رسوله الفرية وقفا ما لا علم له به، فإنه لا يعلم خلاف بين أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم، من أنه لا فرق بين أحاديث الصفات وأحاديث الأحكام فيجب قبول الجميع إذا

صحت أسانيدها، والتفريق بين الأمرين بدعة في الدين.

ومع كون التفريق بين أحاديث الآحاد في الصفات وأحاديث الأحكام مما لا أصل له في الشرع ولم يؤثر عن أحد من الصحابة فهو قول مضطرب متناقض لا زمام له ولا خطام.

قال تعالى: **﴿وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون﴾**. [سورة آل عمران: ١٣٢]. وقال: **﴿يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم﴾**. [سورة الأنفال: ٢٤].

وقال تعالى: **﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرًا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبينًا﴾**. [سورة الأحزاب: ٣٦]. وقال تعالى: **﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾**. [سورة الحشر: ٧]. وقال تعالى: **﴿ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبدًا﴾**. [سورة الجن: ٢٣].

فهذه الآيات ونحوها من الآيات الدالة على وجوب طاعة الرسول وامتثال أمره والنهي عن مخالفته عامة تشمل العقائد والأحكام آحادًا أو غيره، فمن فرق بينهما فقد فرّق بين متماثلين وفرق بين ما سوى الله ورسوله بينهما وهذا من أعظم الضلال.

قال تعالى: **﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾**.

ومن رد أخبار الآحاد فهو من أعظم المخالفين لأمر

النبي، صلى الله عليه وسلم، وله حظ وافر من الفتنة المذكورة في الآية.

ومن أصابته الفتنة فقد هلك نسأل الله السلامة والعافية، والله لو تدبر طالب الحق هذا القول ـ أعني رد خبر الآحاد في العقائد ـ لعلم شناعته واضطرابه وتناقضه وفساده، وعلم جهالة القائل به وضلاله وخروجه عن الصراط المستقيم الذي كان عليه النبي، صلى الله عليه وسلم، وأصحابه وأئمة الهدى من بعدهم.

الوجه الثاني: أن قول السقاف: «فالله عز وجل ليست له صورة بلا شك» قول فاسد ترده الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، في إثبات الصورة لله تعالى وقد تقدم منها حديث معاذ، وعبدالرحمن بن عائش، وجابر بن سمرة وغيرها.

كحديث أبي هريرة الذي في الصحيحين وقد تلقاه سائر العلماء من أهل المشرق والمغرب بالقبول واتفقوا على تصحيحه وأنه من أصح الأحاديث ولم ينازع في ذلك أحد إلا من أضله الشيطان من أهل التجهم فأجلب على الحديث بخيله ورجله وأوهم ضعف الحديث، وهذا من أعظم الإلحاد والضلال والبعد عن العدل وقول الصدق.

وقد جاءت أيضًا عدة أحاديث غيرما تقدم ذكرها تثبت

الصورة لله تعالى. ففي الصحيحين وغيرهما واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن ناسًا في زمن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**نعم**». الحديث، وفيه «**حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله تعالى من بر وفاجر أتاهم رب العالمين سبحانه وتعالى في أدنى صورة من التي رأوه فيها**».

وفي حديث أبي هريرة في الصحيحين وقد تقدم ذكره: «**فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون فيقول: أنا ربكم فيقولون أنت ربنا**».

وروى البخاري ج (٣/١١) «كتاب الاستئذان» ومسلم (ج ١٧/١٧٧ - نووي) وغيرهما من طريق معمر عن همَّام بن منبه قال: هذا ما حدثنا به أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فذكر أحاديث ومنها: وقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**خلق الله آدم على صورته**».

وبوب على هذا الحديث أبو إسماعيل الهروي في كتابه الأربعين «باب إثبات الصورة لَهُ عز وجل».

وقال الإمام الثبت الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني المتوفى سنة «**٥٣٥هـ**» في كتابه «الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة» (ج ١/ ٢٨٥).

فصل

في الرد على الجهمية الذين أنكروا صفات الله عز وجل وسمَّوا أهل السنة مشبهة. وليس قول أهل السنة أن لله وجهًا ويدين وسائر ما أخبر الله تعالى به عن نفسه موجبًا تشبيهه بخلقه.

وليس روايتهم حديث النبي، صلى الله عليه وسلم: «خلق الله آدم على صورته». بموجبة نسبة التشبيه إليهم. بل كل ما أخبر الله به عن نفسه وأخبر به رسوله، صلى الله عليه وسلم، فهو حق. قول الله حق وقول رسوله حق، والله أعلم بما يقول، ورسوله، صلى الله عليه وسلم، أعلم بما قال، وإنما علينا الإيمان والتسليم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وقال الإمام الآجري رحمه الله في كتابه «الشريعة» ص «٣١٤».

باب: الإيمان بأن الله عز وجل خلق آدم على صورته بلا كيف، ثم ساق رحمه الله الأحاديث في ذلك ثم قال: «هذه من السنن التي يجب على المسلمين الإيمان بها ولا يقال فيها كيف؟ ولِمَ؟ بل تستقبل بالتسليم والتصديق وترك النظر كما قال من تقدَّم من أئمة المسلمين».

وعلماء الأمة من أهل القرون المفضلة لا نزاع بينهم على أن الضمير في قوله، صلى الله عليه وسلم: «**خلق الله آدم على صورته**» يعود على الله جل وعلا، واستدل بهذا الحديث أئمة الهدى

ومصابيح الدجى على إثبات الصورة لله تعالى وخرجوه في كتبهم وقرروه وردوا به على الجهمية النفاة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه وأدحضوا به أباطيلهم وفندوا شبههم .

ومن زعم أن الضمير في قوله ، صلى الله عليه وسلم : «**خلق الله آدم على صورته**» يعود على آدم فقد أخطأ في زعمه وأحدث قولاً مبتدعًا .

قال الإمام أحمد رحمه الله : «من قال إن الله خلق آدم على صورة آدم فهو جهمي وأيّ صورة كانت لآدم قبل أن يخلقه»[١] .

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل : قال رجل لأبي : إن فلانًا يقول في حديث رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : «**إن الله خلق آدم على صورته**» فقال على صورة الرجل قال أبي : كذب هذا ، هذا قول الجهمية وأي فائدة في هذا»[٢] . وكل من لم يُعِدِ الضمير في قوله ، صلى الله عليه وسلم على صورته على الله جل وعلا فقد خالف ما عليه سلف الأمة وأئمتها .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «نقض أساس التقديس» وهو كتاب عظيم رد به على الرازي وبيَّن ضلاله ومخالفته للمنقول والمعقول قال رحمه الله : «لم يكن بين السلف من القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير عائد إلى الله فإنه مستفيض من طرق

(١) انظر إبطال التأويلات لأبي يعلى ج ١/٨٨ .
(٢) إبطال التأويلات ج ١/٨٨ .

متعددة عن عدد من الصحابة وسياق الأحاديث كلها تدل على ذلك» .

وقال رحمه الله في نفس الكتاب : «علماء الأمة لم تنكر إطلاق القول بأن الله خلق آدم على صورة الرحمن بل كانوا متفقين على إطلاق مثل هذا . .» .

أقول : وقد صرحت بعض الأحاديث بذلك وهي تؤيد أن الضمير في قوله ، صلى الله عليه وسلم : «**على صورته**» يعود على الله جل وعلا ، فعند عبدالله بن الإمام أحمد في كتاب السنة (ج ١/٢٦٨) وابن أبي عاصم في السنة (ج ١/٢٢٨) والدارقطني في كتاب الصفات ص «٦٤» وابن خزيمة في التوحيد (ج /٨٥) ، والآجري في الشريعة ص «٣١٥» ، والطبراني في الكبير (ج ١٢/٤٣٠) وغيرهم من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عمر قال : قال رسول الله ، صلى الله عليه وسلم : «**لا تقبحوا الوجه فإن الله عز وجل خلق آدم على صورة الرحمن**» . رواته ثقات وعنعنة الأعمش لا تضر ، لأنه من المقلين من التدليس وهو ممن احتمل أكثر الأئمة عنعنته ، أمَّا إذا دلت قرينة على أنه دلس في الحديث فهنا يطرح حديثه وحديث الباب ليس هناك دليل يدل على أنه دلس فتعليل الحديث بعنعنة الأعمش تعليل عليل ، وكثيرًا ما يصحح الأئمة الكبار أحاديث للأعمش وهي معنعنة ، وهذا أمر مشهور عند أهل الحديث ، وقد ذكر ابن حجر مراتب الموصوفين بالتدليس ، فذكر خمس مراتب ، وعدَّ الأعمش من

أهل المرتبة الثانية، وقد قال عن أهل هذه المرتبة في المقدمة: «من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، كالثوري أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة».

وأما قول ابن خزيمة رحمه الله في تعليل هذا الحديث: «إن الثوري قد خالف الأعمش في إسناده فأرسله الثوري ولم يقل عن ابن عمر».

فهذا لا يضر الحديث فإن الأعمش ثقة حافظ قال ابن عيينة: «سبق الأعمش أصحابه بأربع كان أقرأهم للقرآن وأحفظهم للحديث وأعلمهم بالفرائض وذكر خصلة أخرى».

وقال شعبة: «ما شفاني أحد في الحديث ما شفاني الأعمش».

وقال عبدالله بن داود الخريبي: «كان شعبة إذا ذكر الأعمش قال: المصحف المصحف».

وقال عمرو بن علي: «كان الأعمش يسمى المصحف لصدقه»(1).

وكلام العلماء كثير في وصفهم للأعمش بالحفظ والاتقان وحسبك في ذلك شهادة ابن عيينة وشعبة وهما هما في العلم والمعرفة، ومخالفة الثوري مع أنه ثقة ثبت للأعمش لا تعل الحديث، وليس بمثل هذا تعل الأحاديث، وقد صحح طريق الأعمش أحمد بن حنبل وإسحاق وحسبك بهما في معرفة العلل

(1) انظر تهذيب التهذيب ج ٤/١٩٥ - ١٩٦.

والرجال.

وأعل ابن خزيمة رحمه الله هذا الحديث أيضًا بعنعنة حبيب بن أبي ثابت لأنه مدلس ولم يصرح بالسماع من عطاء.

ويجاب عن هذه العلة بأن الحديث جاء من وجه آخر يعضده ويقويه ويدل على أن الحديث محفوظ.

فعند ابن أبي عاصم في السنة (ج ١/٢٣٠) من طريق ابن لهيعة عن أبي يونس سليم بن جبير عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**من قاتل فليجتنب الوجه فإن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن**». ورواه الدارقطني في الصفات ص «٦٥» من طريق ابن لهيعة عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا به.

وليس في الطريق من يضعف سوى ابن لهيعة.

وقد قال حنبل بن إسحاق سمعت أبا عبدالله يقول: «ما حديث ابن لهيعة بحجة وإني لأكتب كثيرًا مما أكتب أعتبر به وهو يقوي بعضه ببعض»(1).

وحديثه هنا إنما ذكر شاهدًا لا أصلاً، ورواية العبادلة الثلاثة وهم عبدالله بن المبارك، وعبدالله بن يزيد المقري وعبدالله بن وهب عن ابن لهيعة لا بأس بها وهي أعدل وأقوى من غيرها.

(1) انظر تهذيب الكمال [١٥/٤٩٣] وتهذيب التهذيب [٥/٣٢٩].

وحديث الباب ليس من روايتهم عنه فإذا كان حديثه ليس من روايتهم عنه يعتبر به في المتابعات والشواهد وقد تقدم قول أحمد في حديث ابن لهيعة «وهو يقوي بعضه ببعض».

وحديثه في هذا الباب لم يذكر إلا شاهدًا يقوي حديث الأعمش المتقدم وكثيراً ما يحسن بعض أهل الحديث ما هو دون هذين الطريقين.

والحاصل أن هذا الحديث مما تقوم به الحجة.

ولو تنزلنا وسلمنا أن هذا الحديث ضعيف كما ذهب إلى ذلك ابن خزيمة رحمه الله ومن وافقه ممن جاء بعده.

فإثبات الصورة لله تعالى ثابت من قوله، صلى الله عليه وسلم: «**خلق الله آدم على صورته**». لأن أهل القرون المفضلة لم يتنازعوا في كون الضمير يعود على الله وهذا الذي فهمه أهل العلم والدين الذين صنفوا في السنة فإنهم يذكرونه محتجين به على إثبات الصورة، وقد تقدم النقل عن أبي القاسم الأصبهاني وغيره من أهل العلم والدين.

الوجه الثالث: أن قول السقاف: «لأنه بين أن المخلوقات ومنها الإنسان مُرَكبة من صورة وهو سبحانه ﴿**ليس كمثله شيء**﴾». قول ناشىء عن سوء فهم وتعطيل لما يستحقه الرب جل وعلا فكون الرب جل وعلا له صورة والمخلوق له صورة لا يلزم منه مماثلة ولا مشابهة كما أننا إذا أثبتنا لله تعالى

الحياة والعلم والقدرة ونحو ذلك مما وصف الله به نفسه، وأثبتنا للمخلوق الحياة والعلم والقدرة لا يلزم منه أن تكون حياة المخلوق كحياة الخالق ولا قدرته وعلمه كعلم الخالق وقدرته.

فمن نفى عن الله تعالى الصورة أو المحبة أو الرضى أو غير ذلك مما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله محمد، صلى الله عليه وسلم، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾. فيلزمه نفي العلم والحياة والقدرة عن الله وإن أثبت الحياة والعلم والقدرة لزمه إثبات الصورة والمحبة والرضى والغضب ونحو ذلك مما جاءت به النصوص.

واستدلال السقاف على نفي الصورة بقوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ من أقبح أنواع الجهل فإن الآية يراد بها إثبات الصفات لله تعالى مع نفي المماثلة لا نفي الصفات برهان ذلك أن الله تعالى قال عقب النفي: ﴿**وهو السميع البصير**﴾. فأثبت لنفسه السمع والبصر بعد النفي.

فمن استدل بهذه الآية على نفي الصفات فقد سلك مسلك الجهمية النفاة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في منهاج السنة (ج ١١١/٢): «ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل يثبتون لله ما أثبته من الصفات

وينفون عنه مماثلة المخلوقات يثبتون له صفات الكمال وينفون عنه ضروب الأمثال، ينزهونه عن النقص والتعطيل وعن التشبيه والتمثيل إثبات بلا تشبيه وتنزيه بلا تعطيل ﴿ليس كمثله شيء﴾. رد على الممثلة ﴿وهو السميع البصير﴾. رد على المعطلة.

ومن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق فهو المشبه المبطل المذموم. وإن أراد بالتشبيه أنه لا يثبت لله شيء من الصفات فلا يقال له علم ولا قدرة ولا حياة، لأن العبد موصوف بهذه الصفات فلزمه أن لا يقال له: حي عليم قدير لأن العبد يسمى بهذه الأسماء وكذلك في كلامه وسمعه وبصره ورؤيته وغير ذلك.

وهم يوافقون أهل السنة على أن الله موجود حي عليم قادر والمخلوق يقال له موجود حي عليم قدير ولا يقال هذا تشبيه يجب نفيه. وهذا مما يدل عليه الكتاب والسنة وصريح العقل ولا يمكن أن يخالف فيه عاقل، فإن الله تعالى سمَّى نفسه بأسماء وسمَّى بعض عباده بأسماء، وكذلك سمى صفاته بأسماء وسمى بعضها صفات خلقه.

وليس المسمى كالمسمي، فسمى نفسه حيًا، عليمًا، قديرًا، رؤوفًا، رحيمًا، عزيزًا، حكيمًا، سميعًا، بصيرًا، ملكًا، مؤمنًا، جبارًا، متكبرًا كقوله: ﴿الله لا إله إلا هو الحي

القيوم﴾. [سورة البقرة: ٢٥٥]. وقوله: ﴿إنه عليم قدير﴾. [سورة الشورى: ٥٠]. وقال: ﴿ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور حليم﴾. [سورة البقرة: ٢٢٥]. وقال: ﴿والله عزيز حكيم﴾. [سورة البقرة: ٢٢٨، ٢٤٠]. وقال: ﴿إن الله بالناس لرؤوف رحيم﴾. [سورة الحج: ٦٥]. وقال: ﴿إن الله كان سميعًا بصيرًا﴾. [سورة النساء: ٥٨]. وقال: ﴿هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر﴾. [سورة الحشر: ٢٣].

وقد سمى بعض عباده حيًّا فقال: ﴿يُخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي﴾. [سورة الروم: ١٩]. وبعضهم عليمًا بقوله: ﴿وبشّروه بغلام عليم﴾. [سورة الذاريات: ٢٨]. وبعضهم حليمًا بقوله: ﴿فبشرناه بغلام حليم﴾. [سورة الصافات: ١٠١]. وبعضهم رؤوفًا رحيمًا بقوله: ﴿بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾. [سورة التوبة: ١٢٨]. وبعضهم سميعًا بصيرًا بقوله: ﴿فجعلناه سميعًا بصيرًا﴾. [سورة الإنسان: ٢]. وبعضهم عزيزًا بقوله: ﴿وقالت امرأة العزيز﴾. [سورة يوسف: ٥١]. وبعضهم ملكًا بقوله: ﴿وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبًا﴾. [سورة الكهف: ٧٩]. وبعضهم مؤمنًا بقوله: ﴿أفمن كان مؤمنًا﴾. [سورة السجدة: ١٨]. وبعضهم جبارًا متكبرًا بقوله: ﴿كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار﴾. [سورة غافر: ٣٥].

ومعلوم أنَّـهُ لا يماثل الحيُّ الحيَّ ولا العليمُ العليمَ ولا العزيزُ العزيزَ ولا الرؤوفُ الرؤوفَ ولا الرحيمُ الرحيمَ ولا الملكُ الملكَ ولا الجبارُ الجبارَ ولا المتكبرُ المتكبرَ.

وقال رحمه الله وجعل الجنة مأواه ص «١١٥»:

«فـإن مَنْ نفى بعض ما وصف الله به نفسـه كالـرضا والغضب والمحبة والبغض ونحو ذلك، وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم قيل له: فأنت تثبت له الإرادة والكـلام والسمع والبصر مع أن ما تثبته ليس مثل صفات المخلوقين فقل فيما أثبته مثل قولك فيما نفيته وأثبته الله ورسوله إذ لا فرق بينهما.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئًا من الصفات.

قيل له: فأنتَ تثبت له الأسماء الحسنى مثل: حي وعليم وقدير والعبد يسمى بهذه الأسماء وليس ما تثبت للرب من هذه الأسماء مماثلًا لما تثبت للعبد فقل في صفاته نظير قولك ذلك في مسمى أسمائه».

وقال رحمه الله ص «١١٩»: «وأصل خطأ هؤلاء توهُّمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتًا في هذا المعين وهذا المعين.

وليس كذلك فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقًا كليًا لا يوجد إلا معينًا مختصًا وهذه الأسماء إذا سُمِّي بها كان مسماها مختصًا به وإذا سمى بها العبد كان مسماها مختصًا به فوجود الله

وحياته لا يشركه فيها غيره بل وجود هذا الموجود المعين لا يشركه فيه غيره فكيف بوجود الخالق».

الوجه الرابع: أن السقاف قال: «وأجمع أهل السنة على استحالة الصورة على الله عز وجل كما نقل ذلك الإجماع الشيخ الإمام عبدالقاهر البغدادي».

وهذا باطل من وجوه:

الوجه الأول: أن أهل السنة لم يجمعوا على نفي الصورة عن الله بل أجمعوا على نقيض ذلك وأثبتوا لله تعالى الصورة كما تقدم ذكره، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الجزء الثالث من الرد على الرازي «ثبوت الوجه والصورة لله قد جاء في نصوص كثيرة من الكتاب والسنة المتواترة واتفق على ذلك سلف الأمة».

الـوجـه الثـاني: أن السقـاف لم ينقـل الإجماع إلا عن عبدالقاهر البغدادي، والبغدادي يعني بقوله أجمع أهل السنة أي أجمع علماء الأشاعرة لأنه يسلك مسلكهم وينهج منهجهم فلا ينطوي أمره إلا على من لا يعرف حاله ومن قرأ كتابيه الفرق بين الفرق وأصول الدين تبين له حاله وعرف عقيدته.

برهـان ذلـك أنه في كتاب أصول الدين ص «٧٦» حرف حديث «**خلق الله آدم على صورتـه**» وزعم أن معناه أنه خلقه حين خلقه على الصورة التي كان عليها في الدنيا».

وحرف أيضًا معنى قوله تعالى: ﴿ويبقى وجه ربك﴾.

وزعم في قوله، صلى الله عليه وسلم: «**يضع الجبار قدمه في النار**».

أن الجبار هو الذي قال الله فيه: ﴿**جبار عنيد من ورائه جهنم**﴾.

والبغدادي يريد بذلك نفي صفة القدم عن الله كما هو مذهب الأشاعرة وغيرهم من النفاة كالجهمية.

وزعم البغدادي أن الأصبع في قوله، صلى الله عليه وسلم: «**بين أصبعين من أصابع الرحمن**» بمعنى النعمة وهذا من أعظم التحريف وأقبحه.

وأهل السنة الذين هم أهل السنة يثبتون الأصبع لله تعالى إثباتًا بلا تمثيل وتنزيهًا بلا تعطيل خلافًا للأشاعرة الذين يتأولون الأصبع بمعنى النعمة ويدعون أنهم أهل السنة وهم أهل الفرقة والضلالة، وقد ذكرت في كتابي «القول الرشيد» أن الأشاعرة ليسوا من أهل السنة في كثير من أبواب العقيدة وليس بُعْدُهم عن مذهب السلف في باب الأسماء والصفات فقط كما يظنه من يظنه ممن لم يعرف مذهب القوم ولم يقف على حقيقة حالهم وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في الفتاوى (٦/٥٥): «والأشعرية الأغلب عليهم أنهم مرجئة في باب الأسماء والأحكام جبرية في باب القدر وأما في الصفات فليسوا

جهمية محضة بل فيهم نوع من التجهم».

والمقصود أن البغدادي يعني بأهل السنة الأشاعرة ومن سلك مسلكهم من أهل التحريف وكثير من أهل الفرقة يسمون أنفسهم أهل السنة فينبغي التفطن لذلك وعدم الاغترار بدعواهم.

الوجه الثالث: لو سلمنا للسقاف أن البغدادي يعني بأهل السنة جميع علماء السلف فيقال نقله غلط محض باتفاق علماء السلف، فإن علماء السلف قد تلقوا أحاديث الصورة بالقبول وخرجوها في كتبهم فأين الإجماع المزعوم، وهذا الإمام البخاري رحمه الله قد خرج حديث أبي هريرة في الصورة وكذلك حديث أبي سعيد وكذلك الإمام مسلم رحمه الله قد خرج حديثي أبي هريرة وأبي سعيد في إثبات الصورة لله تعالى.

وخرج أيضًا أحاديث الصورة الإمام الترمذي وأحمد بن حنبل وابنه عبدالله والآجري وابن منده وابن أبي عاصم والطبراني والدارقطني وابن عدي والهروي وأبو القاسم الأصبهاني وغيرهم كثير، وقابلوا الأحاديث بالتسليم ولم يتأولوها بالتأويلات المستكرهة الموروثة عن الجعد بن درهم والجهم بن صفوان وبشر المريسي وأضرابهم من أهل الإلحاد.

والمقصود من ذلك إبطال دعوى البغدادي من زعمه الإجماع على نفي الصورة عن الله تعالى وهذا لو سلم له أن المراد

بالإجماع إجماع السلف وإلا فهو يقصد كما تقدم علماء الأشاعرة.

الوجه الخامس: أن السقاف قال: «قال الشافعي رحمه الله: الإجماع أكبر من الحديث المنفرد».

قال السقاف: «أي أن الإجماع إذا صادمه حديث آحاد أسقط الاحتجاج به بل يدل على وضعه وأنه لا أصل له».

أقول: وهذا القول مع مافيه مبني على تسليم أربعة مقامات:

المقام الأول: صحة الإجماع في عدم وصف الله بالصورة.

المقام الثاني: التسليم بانعقاد الإجماع بعد الصحابة.

المقام الثالث: التسليم بأن وصف الله تعالى بالصورة خبر آحاد.

المقام الرابع: إمكان انعقاد الإجماع على مخالفة الحديث الصحيح.

فأما المقام الأول: فقد تقدم أنه باطل لا يصح.

وأما المقام الثاني: فقد اختلف العلماء فيه فالأكثر ذهبوا إلى أن الإجماع ينعقد بعد الصحابة وذهب بعض العلماء إلى أن الإجماع لا ينعقد بعد الصحابة لانتشار الأمة وعدم تيسر الوقوف على أقوالهم ومعرفة مذاهبهم.

قال أحمد بن حنبل: «من ادعى الإجماع فقد كذب لعل الناس قد اختلفوا». هذه دعوى بشر المريسي والأصم، ولكن يقول لا أعلم الناس اختلفوا.

ورجح ابن حزم في النبذة الكافية وغيرها من كتبه أن الإجماع لا ينعقد بعد الصحابة وقال: «إن أهل العصر الذي إجماعهم هو الإجماع الذي أمر الله تعالى باتباعه هم الصحابة رضي الله عنهم فقط».

وقال: «فالصحابة رضي الله عنهم هم الذين شاهدوا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وسمعوه، فإجماعهم على ما أجمعوا عليه هو الإجماع المفترض اتباعه لأنهم نقلوه عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الله تعالى بلا شك».

وقال شيخ الإسلام رحمه الله في العقيدة الواسطية: «والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة».

قال العلامة ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق ص «٥٠٦» على قول أحمد المتقدم في تكذيب من ادعى الإجماع: «وليس مراده بهذا استبعاد وجود الإجماع ولكن أحمد وأئمة الحديث بلوا بمن كان يرد عليهم السنة الصحيحة بإجماع الناس على خلافها، فبين الشافعي وأحمد أن هذه الدعوى كذب وأنه لا يجوز رد السنن بمثلها...».

والحاصل أن انعقاد الإجماع بعد الصحابة فيه نزاع، والأظهر أنه قد يقع إذا اجتهد في تمحيصه وضبطه وتحرّى في ذلك الوصول للحق والصواب وترك التعصب والأحسن أن يعبر عنه بقول: لا نعلم خلافًا ونحو ذلك. وما جاء في كلام أحمد إنما أراد به سدَّ الباب على من يرد الأحاديث كأهل البدع بدعوى إجماع علمائهم من أهل البدع والضلال.

وما أنكره أحمد ينطبق على دعوى السقاف ومن سلك مسلكه في ردهم للأحاديث الصحيحة المتلقاة بالقبول بدعوى إجماع الأشاعرة ويحتمل أيضًا أن يكون مراد أحمد بتكذيب من ادعى الإجماع يُعْنَى به من قطع بذلك لاحتمال وجود المخالف خصوصًا من ادعى الإجماع في المسائل الخفية(١).

وأما المقام الثالث: فلا يستطيع السقاف إثباته ودعواه أنه خبر آحاد لم يقم عليها برهانًا، وكل إنسان يستطيع أن يدعي مثل هذه الدعوى وقد قال تعالى: **﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾**. ومن لم يأت ببرهان على صدق دعواه فليس من الصادقين بل هو من الكاذبين.

وإثبات الصورة لله تعالى قد جاء من غير وجه عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، وليس خبر آحاد كما ادعى السقاف.

(١) انظر للفائدة ما قاله أبو العباس بن تيمية رحمه الله في نقد مراتب الإجماع ص «١٦٦».

فقد تقدم بيان أن الحديث خرجه الشيخان عن أبي هريرة وخرجه الشيخان أيضًا عن أبي سعيد.

ورواه ابن أبي عاصم عن جابر بن سمرة.

ورواه الإمام أحمد والترمذي عن معاذ رضي الله عنه.

ورواه الآجري وغيره عن عبدالرحمن بن عائش وغير ذلك مما تقدم ذكره.

وأما المقام الرابع: فلا يمكن للسقاف إثباته أيضًا ولا يستطيع لا هو ولا غيره إثبات إجماع صحيح لم يقم على دليل يخالف حديثًا صحيحًا.

ومن ادعى ذلك فقد ظن بالمسلمين أسوأ الظن إذ نسبهم إلى مخالفة الأحاديث الصحيحة وترك العمل بها دون ناسخ ينسخها مما صح عن النبي، صلى الله عليه وسلم.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق ص «٥٠٦»: «ولا يتصور أن تجمع الأمة على خلاف سنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قط إلا أن يكون هناك سنة صحيحة معلومة ناسخة فتجمع على القول بالسنة الناسخة، وأما أن تتفق على العمل بترك حديث لا ناسخ له، فهذا لم يقع أبدًا، ولا يجوز نسبة الأمة إليه فإنه قدح فيها ونسبة لها إلى ترك الصواب والأخذ بالخطأ».

وقال رحمه الله ص «٥٠٧»: **«والمقصود أن أئمة الإسلام**

لم يزالوا ينكرون على من رد سنن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، بكونه لا يعلم بها قائلاً ويزعم أن ذلك إجماع ولا يتوقف العمل بالحديث على أن يعلم من عمل به من الأمة بل هو حجة بنفسه عمل به أو لم يعمل ولا يمكن أن تجتمع الأمة على ترك العمل به البتَّة، بل لابد أن يكون في الأمة من ذهب إليه وإن خفي على كثير من أهل العلم قوله» .

وقال رحمه الله (ج ٤/٢٤٥ - إعلام الموقعين) : فدفعنا إلى زمان إذا قيل لأحدهم : «ثبت عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : كذا وكذا» يقول : مَنْ قال بهذا ويجعل هذا دفعًا في صدر الحديث أو يجعل جهله بالقائل به حجة له في مخالفته وترك العمل به ولو نصح نفسه لعلم أن هذا الكلام من أعظم الباطل وأنه لا يحل له دفع سنن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، بمثل هذا الجهل، وأقبح من ذلك عذره في جهله ، إذ يعتقد أن الإجماع منعقد على مخالفة تلك السنة وهذا سوء ظن بجماعة المسلمين، إذ ينسبهم إلى اتفاقهم على مخالفة سنة رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، وأقبح من ذلك عذره في دعوى هذا الإجماع وهو جهله وعدم علمه بمن قال بالحديث، فعاد الأمر إلى تقديم جهله على السنة والله المستعان» .

والحاصل أن دعوى وجود إجماع لم يستند على دليل على مخالفة حديث صحيح لا تصح البتَّة وقد قال السيف المسلول

على أهل البدع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في الفتاوى (١١٢/٢٨) : «والإجماع دليل على النسخ ولا ريب أنه إذا ثبت الإجماع كان ذلك دليلاً على أنه منسوخ فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة ولكن لا يعرف إجماع على ترك نص إلا وقد عرف النص الناسخ له . ولهذا كان أكثر من يدعي نسخ النصوص بما يدعيه من الإجماع إذا حقق الأمر عليه لم يكن الإجماع الذي ادعاه صحيحًا . بل غايته أنه لم يعرف فيه نزاعًا ثم من ذلك ما يكون أكثر أهل العلم على خلاف قول أصحابه ولكن هو نفسه لم يعرف أقوال العلماء» .

وهذا هو الذي وقع فيه الملحد السقاف فإنه لم يعرف من أقوال العلماء في الصورة إلا أقوال أهل الجهل الذين ينفون عن الله تعالى ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ، صلى الله عليه وسلم ، فزعم أن الإجماع قام على عدم إثبات الصورة لله ولو تجرد السقاف من القواطع وترك التعصب والهوى لعلم أن الإجماع قام على إثبات الصورة لله تعالى .

ومن هذا ومما تقدم يتبين أن دون إثبات المقامات الأربعة خرط القتاد فإنها حائلة بين السقاف وبين دعواه .

ومهما أُوتي صاحب الباطل من الجدل وإثارة الشبه ففي الحق ولله الحمد ما يدحض باطله ويزهقه فإنه لا ثبات للباطل مع الحق . قال تعالى : ﴿**وقل جاء الحق وزهق الباطل إن**

الباطل كان زهوقًا﴾ . [سورة الإسراء: ٨١] وقال تعالى: ﴿بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق﴾ . وقال: ﴿قل جاء الحق وما يبدىء الباطل وما يعيد﴾ . [سورة سبأ: ٤٩].

فصـــل

قال السقاف متابعًا كلامه في إثبات النكارات على حد زعمه في متن حديث الصورة قال: «إثبات الكف هنا إثبات جارحة لله تعالى. ويبعد تأويلها بالقدرة لأن قدرة الله عز وجل شاملة لجسد رسول الله، صلى الله عليه وسلم الشريف، وإثبات أنه وجد برد كف الله تعالى عن ذلك بين ثدييه صلى الله عليه وسلم، يبعد التأويل بالقدرة ويؤكد وضع الحديث لا سيما وأن الحفاظ كالذهبي قالوا عنه منكر لأجل هذه الألفاظ وأشباهها . .» .

أقول:

تقدم غير مرة أن السلف لا يصفون الله تعالى إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله، صلى الله عليه وسلم، مما صحت به الأحاديث.

وتقدم أن حديث: «**رأيت ربي في أحسن صورة . . .**» حديث صحيح، وفيه إثبات الكف لله تعالى كما في حديث معاذ الذي صححه الترمذي والإمام البخاري رحمهما الله.

وأهل السنة يثبتونه إثباتًا بلا تمثيل وتنزيهًا بلا تعطيل لأن الله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ . لا في ذاته ولا في أفعاله ولا في صفاته ﴿**وهو السميع البصير**﴾ . وقد صح إثبات صفة الكف لله تعالى في حديث أبي هريرة رضي الله عنه المخرج في صحيح

مسلم رقم: «١٠١٤» قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**ما تصدَّق أحدٌ بصدقة من طيّب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرة فتربُو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل. كما يربى أحدكم فلوه أو فصيله**» فقوله: «في كف الرحمن» دليل على إثبات صفة الكف لله تعالى.

وقد جاء أيضًا إثبات صفة الكف لله تعالى في غير ما تقدم، فقد روى الإمام أحمد (ج ٣/١٦٥) وعبدالرزاق (ج ١١/٢٨٦) وابن أبي عاصم (ج ١/٢٦٢) وأبو بكر بن سليمان السجستاني في كتاب البعث ص «٩٢» والبغوي في شرح السنة (ج ١٥/١٦٣) وغيرهم من طريق معمر عن قتادة عن النضر بن أنس عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**إن الله عز وجل وعدني أن يدخل الجنة من أمتي أربعمائة ألف، فقال أبو بكر زدنا يا رسول الله، قال: وهكذا وجمع كفه قال: زدنا يا رسول الله، قال: وهكذا، فقال عمر حسبك يا أبا بكر، فقال أبو بكر: دعني يا عمر وما عليك أن يدخلنا الله عز وجل الجنة كلنا. فقال عمر: إن الله عز وجل إن شاء أدخل خلقه الجنة بكف واحد، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: صدق عمر**».

فقوله: «بكف واحد» في إثبات الكف لله تعالى. وليس

في إثبات الكف لله تعالى ما ينكر فإن إثبات الكف لله تعالى كإثبات سائر صفاته من السمع والبصر واليدين والقدم والأصبع ونحو ذلك مما ذكره الله تعالى في كتابه أو صحت به السنة.

ومن نفى صفة عن الله تعالى لابد أن يقيم حججًا وبراهين على نفيه وإلا كان من القائلين على الله ما لا يعلمون وهذا من أعظم الضلال بل هو أصل الضلال. قال تعالى: ﴿**ولا تقف ما ليس لك به علم**﴾. وقال تعالى: ﴿**قل إنما حرَّم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانًا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون**﴾. [سورة الأعراف: ٣٣].

والسقاف لم يبد أدلة ويظهر حججًا على نفي الكف عن الله تعالى سوى القول بأن ذلك «إثبات جارحة لله».

والقول: «بأنه حديث موضوع وأن الذهبي قال عنه منكر». وقد تقدم غير مرة إبطال دعواه وحكمه على الحديث بالوضع وأنه لم يأت بالأدلة على ذلك سوى إطلاق القول على عواهنه.

وأما قول الذهبي عنه بأنه منكر فقد تقدم أنه لم يقل ذلك وإنما عنى حديثًا آخر كما سبق إيضاحه.

وأما قول السقاف: «إثبات الكف إثبات جارحة لله تعالى».

فأقول: هذا قول من لا يفهم من صفات الخالق إلا ما يفهمه من صفات المخلوق، وهذا من الباطل الذي لا يروج على أهل العلم والإيمان وإن راج على أهل الزيغ والإلحاد الذين اعتاضوا عن كلام الله وكلام رسوله، صلى الله عليه وسلم، بكلام أهل البدع الذين يلبسون على الناس بكلام مشتبه.

والكلام في الجارحة في صفات الخالق جل وعلا من الكلام المبتدع لأنه لم يرد في كتاب الله ولا في سنة رسوله، صلى الله عليه وسلم، ولم يتكلم بذلك الصحابة الذين هم خير الناس علمًا وعملاً وحسب المسلم أن يقف حيث وقف الصحابة فإنهم أحرص الناس على الخير.

ولا يحدث في دين الله ما ليس منه خصوصًا أن مثل هذا اللفظ لفظ مجمل يحتمل حقًا ويحتمل باطلاً.

فإذا كان الأمر كذلك فنثبت لله تعالى ما أثبته لنفسه وأثبته له رسوله محمد، صلى الله عليه وسلم، وننفي عن الله تعالى ما نفاه عن نفسه أو نفاه عنه رسوله، صلى الله عليه وسلم، ونسكت عما سكت عنه الصحابة إلا إذا تضمن معنى فاسدًا فيجب نفيه وهذا الذي درج عليه علماء السلف فإن مراعاة الألفاظ في باب الأسماء والصفات أمر متعين.

وإحداث الألفاظ المبتدعة سواء كانت في النفي أو الإثبات ليس من منهج السلف بل هم أشد الناس نهيًا عن ذلك

وقد قال أحمد رحمه الله: «يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويلبسون على جهال الناس بما يشبهون عليهم»(١).

والسقاف لما لم يفهم من صفات الخالق إلا ما فهمه من صفات المخلوق نفى عن الله تعالى «الكف» بدعوى أن ذلك يدل على إثبات جارحة لله تعالى فنفى عن الله تعالى صفة صحت بها النصوص بكلام مبتدع يحتمل حقًا ويحتمل باطلاً على حسب مراد المتكلم، وترك الكلام في ذلك مطلقًا هو الأسلم.

فإن الألفاظ المبتدعة كالجارحة والجسم والحيز والعرض ونحو ذلك لا تقابل بقبول مطلقًا ولا رد مطلقًا حتى يعرف مراد المتكلم وغالبها يريد بها أهل البدع تكذيبًا للحق وتصديقًا للباطل كما فعل السقاف وقبله غيره من أهل الأهواء والبدع.

وبمثل هذا السبب وغيره نهى السلف عن الكلام بمثل هذه الألفاظ المبتدعة في الشرع.

قال السيف المسلول على أهل البدع والفجور أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى في الفتاوى (ج ٥/٤٣٢): «... إن السلف كانوا يراعون لفظ القرآن والحديث فيما يثبتونه وينفونه عن الله من صفاته وأفعاله، فلا يأتون بلفظ محدث مبتدع في النفي والإثبات، بل كل معنى صحيح فإنه داخل فيما أخبر به

(١) بيان تلبيس الجهمية ج ١/١٠٠.

الرسول، صلى الله عليه وسلم. والألفاظ المبتدعة ليس لها ضابط بل كل قوم يريدون بها معنى غير المعنى الذي أراده أولئك كلفظ الجسم، والجهة، والحيز، والجبر ونحو ذلك، بخلاف ألفاظ الرسول فإن مراده بها يعلم كما يعلم مراده بسائر ألفاظه ولو[1] يعلم الرجل مراده لوجب عليه الإيمان بما قاله مجملاً. ولو قدِّر معنى صحيح، والرسول، صلى الله عليه وسلم، لم يخبر به لم يحل لأحد أن يدخله في دين المسلمين. بخلاف ما أخبر به الرسول، صلى الله عليه وسلم، فإن التصديق به واجب، والأقوال المبتدعة تضمنت تكذيب كثير مما جاء به الرسول، صلى الله عليه وسلم، وذلك يعرفه من عرف مراد الرسول، صلى الله عليه وسلم، ومراد أصحاب تلك الأقوال المبتدعة. ولما انتشر الكلام المحدث ودخل فيه ما يناقض الكتاب والسنة، وصاروا يعارضون به الكتاب والسنة، صار بيان مرادهم بتلك الألفاظ وما احتجوا به لذلك من لغة وعقل يبين للمؤمن ما يمنعه أن يقع في البدعة والضلال، أو يخلص منها. إن كان قد وقع ويدفع عن نفسه في الباطن والظاهر ما يعارض إيمانه بالرسول، صلى الله عليه وسلم، من ذلك وهذا مبسوط في موضعه.

---

(١) هكذا في الفتاوى وصواب العبارة: «ولو لم يعلم» كما في طبعة كتاب شرح حديث النزول.

والمقصود هنا أن ما جاء به الرسول، صلى الله عليه وسلم، لا يدفع بالألفاظ المجملة كلفظ التجسيم وغيره مما قد يتضمن معنى باطلاً والنافي له ينفي الحق والباطل».

فصل

قال السقاف متابعًا ذكر الألفاظ المنكرة في حديث الصورة على حد زعمه قال: «وقوله فيه: «فعلمت ما بين السموات والأرض» تنقضه نصوص صحيحة صريحة منها قوله تعالى: ﴿**وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو**﴾».

أقول: وجواب هذا من وجوه:

الوجه الأول: أنه لا تنافي بين قوله، صلى الله عليه وسلم: «**فعلمت ما بين السموات والأرض**» وبين قوله تعالى: ﴿**وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو**﴾. فإنه ليس في الحديث أنه علم جميع الأمور الغيبية هذا أولاً.

ثانيًا: جاء في حديث ابن عباس عند الترمذي «**فعلمت ما بين المشرق والمغرب**». وفي رواية عند الترمذي أيضًا: «**فتجلى لي كل شيء**». ومثل هذا ما جاء في حديث ثوبان المخرج في صحيح مسلم: «**إن الله زوى لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها**».

الوجه الثاني: أن قوله، صلى الله عليه وسلم: «**فعلمت ما بين السموات والأرض**» يخص منه مفاتيح الغيب الخمس التي ذكرها الله تعالى بقوله: ﴿**وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو**﴾. فيكون المعنى فعلمت ما بين السموات والأرض إلا مفاتيح الغيب الخمس فإن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال:

«**مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله: لا يعلم ما في غدٍ إلا الله، ولا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله**». رواه البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما.

يؤيد هذا الوجه ما رواه أبو داود الطيالسي[١] في مسنده بسند صحيح عن ابن عمر قال: أوتي نبيكم مفاتيح الغيب إلا الخمس ثم تلا هذه الآية: ﴿**إن الله عنده علم الساعة**﴾ إلى آخرها.

وأما ما رواه أحمد في مسنده (ج ٤/٨١) والحاكم في مستدركه (ج ١/٩٠) وغيرهما من طريق محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أن رجلاً أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، أي البلدان شر؟ قال: فقال: «**لا أدري**». الحديث، فيحمل على أن هذا السؤال وقع قبل أن يعلمه الله ما بين السموات والأرض.

الوجه الثالث: أن الله جل وعلا أخبر في كتابه أنه يطلع عباده المرسلين على ما يشاء من علم الغيب كما قال تعالى: ﴿**عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدًا إلا من ارتضى من رسول**﴾. الآية. وقال: ﴿**ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء**﴾.

---

(١) ج [٢/٢٢ ـ منحة المعبود].

فهاتان الآيتان ونحوهما تدلان دلالة ظاهرة على أن النبي، فضلاً عن غيره لا يعلم شيئاً من الغيب إلا ما أطلعه الله عليه، وهذا مما لا نزاع فيه بين أحد من المسلمين.

وقد قال القرطبي على قوله تعالى: ﴿**عالم الغيب**﴾ الآية.

«قال العلماء رحمة الله عليهم: لما تمدَّح سبحانه بعلم الغيب واستأثر به دون خلقه كان فيه دليل على أنه لا يعلم الغيب أحد سواه ثم استثنى من ارتضاه من الرسل فأودعهم ما شاء من غيبه بطريق الوحي إليهم وجعله معجزة لهم ودلالة صادقة على نبوتهم».

فمن الغيب الذي أطلع الله عليه نبيَّه تعليمه ما بين السموات والأرض.

الوجه الرابع: يحتمل أن يكون معنى قوله، صلى الله عليه وسلم: «**فعلمت ما بين السموات والأرض**» أي فعلمت ما في الكون من الحكم العظيمة والآيات الباهرة والدلالات الظاهرة يدل عليه أنه جاء في حديث عبدالرحمن بن عائش أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**فوضع كفَّه عز وجل بين كتفي فعلمت ما في السموات وما في الأرض ثم تلا ﴿وكذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين﴾**».

قال ابن جرير رحمه الله في تفسيره (٥/٢٤٧): «وأولى

الأقوال في تأويل ذلك بالصواب قول من قال: عنى الله تعالى بقوله: ﴿**وكذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض**﴾ أنه أراه ملك السموات والأرض وذلك ما خلق فيهما من الشمس والقمر والنجوم والشجر والدواب وغير ذلك من عظيم سلطانه فيهما وجلَّى له بواطن الأمور وظواهرها».

الوجه الخامس: أن الحديث إذا صح مخرجه فالواجب على جميع الخلق الإيمان به، وألا يضربوا له الأمثال، وعليهم أن يسيئوا الظن بفهومهم لا بالحديث فإن أقوال النبي، صلى الله عليه وسلم، لا تتعارض مع القرآن، ولكن الشأن بالفهوم هل هي صحيحة مستنيرة بالكتاب والسنة على فهم السلف أم هي قاصرة عن إدراك ذلك لموانع، والناس يتفاوتون في ذلك.

أقول هذا تنزلاً وإلا فالحديث الذي نتكلم عليه ظاهر معناه كل الظهور لا خفاء به ولم يستنكره أحد من أهل العلم والدين فيما وقفت عليه من أقوالهم مع كثرتها. حتى الرازي في تأسيسه مع ضلاله لم يستنكر معنى الحديث وفهم من الحديث: أن الله أنار قلبه وشرح صدره بالمعارف فعلم ما بين المشرق والمغرب، وأقره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في رده عليه كما في آخر الجزء الثالث من كتاب «بيان تلبيس الجهمية» ولا عبرة بعد ذلك بحثالة المعطلة الذين يطعنون في الأحاديث لمخالفتها بدعهم وضلالهم وإلحادهم.

الوجه السادس: أن الواجب على العبد إذا تعارض عنده حديثان أو آية وحديث أو غير ذلك أن يعلم أن قول الله، وقول رسوله، صلى الله عليه وسلم، حق يصدق بعضه بعضًا وعليه أن يستعين بأهل العلم حتى يزيلوا وهمه ويرشدوه إلى الحق.

وعليه أن يتهم فهمه ونفسه لا أن يصبَّ سوء فهمه على الأحاديث الصحيحة ويحكم عليها بالوضع والنكارة كما فعل السقاف وهذا من أعظم الجناية على الشرع، فالله المستعان.

وهذا آخر ما أردت إيراده على رسالة السقاف «أقوال الحفاظ المنثورة» وهي في الحقيقة «اختلاق الألفاظ على الحفاظ» فإن السقاف كذب عليهم وقوَّلهم ما لم يقولوا ليروِّج بدعه وضلاله، وأنى له ذلك فقد بان كذبه وظهر جهله وخاب ظنه وانكشف أمره. وهذه سنة الله في عباده فكل من أراد السنة بسوء فضحه الله وأظهر أمره للناس.

وكل من قام بنصر السنة مخلصًا لله تعالى أعلا الله مقامه ورفع ذكره وجعل له لسان صِدْق في الآخرين.

ويتعين في هذا الزمان لغربة الدين بين الأنام نشر السنة وإعلانها على الملأ فإنها قد اطفئت في جل الأمصار ورفع أهل البدع رؤوسهم ونشروا بدعهم وضلالهم. وتطاولوا على أئمة الهدى الأحياء منهم والأموات وبدعوهم وكفروهم ورموهم بعظائم الأمور.

وما ذنبهم إلا أنهم تمسكوا بكتاب ربهم وسنة نبيهم وأثبتوا لله تعالى ما أثبته لنفسه، وما أثبته له رسوله محمد، صلى الله عليه وسلم، إثباتًا بلا تمثيل وتنزيهًا بلا تعطيل، ونبذوا التأويل الباطل وأهله بالعراء ولم يعبئوا بأهل البدع، وصبروا على أذيتهم ولم يصدَّهم ذلك عن التمسك بالكتاب والسنة.

فالله الله بلزوم السنة وترك البدعة فإن النبي، صلى الله عليه وسلم، أمر بالتمسك بالسنة ونهى عن البدعة فقال: **«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة»**. رواه أحمد وأبو داود والترمذي بسند صحيح عن العرباض بن سارية رضي الله عنه.

وقد أخبر النبي، صلى الله عليه وسلم، عن هذه الأمة أنها سوف تفترق على ثلاث وسبعين فرقة وحكم على جميعها بالهلاك والنار إلا واحدة وهي الجماعة ففي سنن أبي داود عن معاوية رضي الله عنه قال: قام فينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: **«ألا إن مَنْ قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملَّة وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين: ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة، وهي الجماعة»**.

والجماعة هي التي تسير على منهج النبي، صلى الله عليه وسلم، ومنهج الصحابة في الأقوال والأعمال، فإن الحق لا يعرف

إلا من طريقهم فما فعلوه وأقروه فهو الحق، وما استهجنوه ونبذوه فهو الباطل، فمن كان على منهجهم فهو من الفرقة الناجية التي لا تزال ولله الحمد منصورة حتى يأتي أمر الله ومن كان على غير منهجهم فهو من الفرق الهالكة التي أخبر النبي، صلى الله لعيه وسلم، أنها في النار، قال الإمام أحمد رحمه الله: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والاقتداء بهم وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة»(١).

وقال الأوزاعي رحمه الله: «اصبر نفسك على السنة وقف حيث وقف القوم وقل بما قالوا. وكف عما كفّوا عنه واسلك سبيل سلفك الصالح فإنه يسعك ما وسعهم»(٢).

ولا يكفي الأخذ بمنهج السلف في جانب وترك جوانب فإن هذا من اتباع الهوى بل الواجب والحتم الأخذ بجميع منهج السلف، فإنهم على الحق المبين ومذهبهم لا يكون إلا حقًا.

قال ابن قدامة رحمه الله في ذم التأويل ص «٣٥»: «فقد ثبت وجوب اتباع السلف رحمة الله عليهم بالكتاب والسنة والإجماع. والعبرة دلت عليه فإن السلف لا يخلوا من أن يكونوا مصيبين أو مخطئين، فإن كانوا مصيبين وجب اتباعهم لأن اتباع الصواب واجب. وركوب الخطأ في الاعتقاد حرام، ولأنهم إذا

(١) طبقات الحنابلة [٢٤١/١].
(٢) رواه أبونعيم في الحلية [١٤٣/٦].

كانوا مصيبين كانوا على الصراط المستقيم، ومخالفهم متبع لسبيل الشيطان الهادي إلى صراط الجحيم، وقد أمر الله تعالى باتباع سبيله وصراطه ونهى عن اتباع ما سواه فقال: **﴿وأن هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصّاكم به لعلكم تتقون﴾**. [سورة الأنعام: ١٥٣]. وإن زعم زاعم أنهم مخطئون كان قادحًا في حق الإسلام كله لأنه إن جاز أن يخطئوا في هذا جاز خطؤهم في غيره من الإسلام كله وينبغي أن لا تنقل الأخبار التي نقلوها ولا تثبت معجزات النبي، صلى الله عليه وسلم، التي رووها فتبطل الرواية وتزول الشريعة ولا يجوز لمسلم أن يقول هذا ولا يعتقده..».

ووصايا السلف رحمهم الله بلزوم السنة كثيرة جدًا فقد صنفوا المصنفات في السنة ووجوب لزومها والأخذ بعراها وترك ما خالفها كما أن السلف رحمهم الله في مصنفاتهم في السنة وفي الفرقة الناجية حذروا من البدع وأهلها. كالجهمية والقدرية والمعتزلة والإباضية والكرامية والماتردية والأشاعرة وغيرهم من أهل البدع والضلال والإلحاد الذين نبذوا كتاب ربهم وسنة نبيهم وراء ظهورهم.

ونفوا عن الله تعالى ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله محمد، صلى الله عليه وسلم، كإثبات علو الله على خلقه

واستوائه على عرشه وإثبات رؤية المؤمنين لربهم جل وعلا يوم القيامة وبعد دخول الجنة وإثبات اليدين لله والساق والقدم والصورة والسمع والبصر والعلم والقدرة والحياة والرحمة والرضى والمحبة والفرح والغضب والشخص[1] والعينين وغير ذلك مما جاءت به النصوص فحرَّفهُ أهل البدع وسلبوا عن الله تعالى صفات الكمال وشبهوه بالمعدومات والناقصات تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا.

---

(١) وقد كتبت رسالة «وهي لم تطبع بعد» في إثبات صفة الشخص لله تعالى لقوله، صلى الله عليه وسلم: «**لا شخص أغير من الله**» وقال لقيط بن عامر للنبي، صلى الله عليه وسلم، بعدما قال النبي: «**فتنظرون إليه وينظر إليكم**». قال لقيط: «كيف ونحن ملء الأرض وهو شخص واحد ينظر إلينا وننظر إليه . . الحديث».

وهو حديث حسن وقد أقره النبي، صلى الله عليه وسلم، على قوله «**وهو شخص**» وبينت في هذه الرسالة خطأ من قال: «إن الشخص اسم من أسماء الله تعالى».

وكشفت فيها خطأ خصومنا علينا وتقويلهم إيانا ما لم نقل من دعواهم أنني أقول «إن الشخص من أسماء الله تعالى» وقد سبق أن كتبت رسالة «بخط اليد ولم تطبع» بينت فيها أن لفظ الشخص يطلق على الله وذكرت حديثين يدلان على ذلك وقلتُ بعد ذلك أن النبي، صلى الله عليه وسلم، أثبت هذا الاسم لله تعالى وعلقت في الحاشية قائلًا: «أي من حيث اللغة وإلا فالشخص يطلق على الله صفة لا اسمًا».

فتعامى عن ذلك خصومنا حرصًا على التبديع والتضليل فقوَّلونا ما لم نقل ولما لم يكن الحق مطلبهم وضالتهم، زعموا أنني أقول إن الشخص اسم من أسماء الله تعالى وهذا خطأ عليّ. فليس في رسالتي ما يشعر بأنني أجعل الشخص اسمًا من أسماء الله تعالى كيف وما ذكرته في الحاشية صريح في مرادي. وعنوان الرسالة يدل =

= على ذلك فإن عنوانها «البيان في خلق آدم على صورة الرحمن وإطلاق لفظ الشخص على رب الأنام» ولو حسن قصد هؤلاء لاكتفوا بما في الحاشية ولم يخوضوا فيما لا يحسنونه وما جاء في عبارتي من ذكر الاسم فالمراد لغة وهذا يرد في كلام المحققين من العلماء بكثرة فهذا ابن القيم رحمه الله كما في مختصر الصواعق ص «٢٩٩» يقول: الوجه السابع: إن اسم الرحمة استعمل في صفة الخالق وصفة المخلوق». فابن القيم رحمه الله قال إن اسم الرحمة وأراد بالاسم من حيث اللغة قطعًا لأن الرحمة صفة كما قال رحمه الله بعد ذلك.

وهذا الإمام البخاري رحمه الله يقول في كتاب التوحيد من صحيحه [١٣/٤٠٢ ـ الفتح].

«باب. قل أيُّ شيء أكبر شهادة. وسمى الله تعالى نفسه شيئًا . . إلخ. ولو أخذنا هذه الترجمة على فهم هؤلاء الذين يلزموننا بجعل الشخص اسمًا من أسماء الله تعالى كي يلجوا لجة التبديع لقلنا إن البخاري رحمه الله جعل الشيء اسمًا من أسماء الله تعالى وهذا خطأ، فالبخاري رحمه الله لم يرد ذلك ومثل هذا كثير في كلام أهل العلم، ولم يلتبس الأمر على من حسن قصده ولكن لما ساء القصد ساء الفهم والذي يريد حمل الأقوال الصحيحة على المعاني الفاسدة ويتأولها على غير المراد منها لا يعجز عن ذلك فأهل الباطل حرفوا كلام الله وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم، وتأولوا الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على مذاهبهم واستدلوا بها لباطلهم، وما من أحد يريد أن يتأول الأقوال الصحيحة أو النصوص سواء كانت من القرآن أو من السنة على مذهبه الباطل إلا وجد إلى ذلك سبيلًا ولكنه خسران وخسارته ظاهرة بينة فعند الله تجتمع الخصوم فيحق الحق ويبطل الباطل.

وتفاصيل ذلك مودع في مصنف مستقل. فقد اعترضوا على الرسالة بعدَّة أشياء وحرفوا الكلم عن مواضعه وقد أجبت عن جميع اعتراضاتهم وبينت تحاملهم علينا وكل ذلك ولله الحمد على طريقة أهل العلم دون ظلم وجهل وبغي كما فعلوا معنا فإنهم يكذبون ويحملون المعاني ما لا تحتمل.

وأنا وإن كذبوا عليَّ فمعاذ الله أن أكذب عليهم فإن الكذب «مجانب الإيمان».

وأنا أعرف بما قرأته في كتاب الله وسنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن الحق

وهؤلاء يجب هجرهم ومنابذتهم ومقاطعتهم والتحذير من مجالستهم، وفي الصحيحين وغيرهما عن عائشة رضي الله عنها قالت: «تلا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، هذه الآية: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هنَّ أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما

= له أعداء يصدون عنه بالقول والفعل، وذلك لا يصدني عن بيان الحق وإظهاره للناس. والذي أنصح به كل مسلم أن يطلب العلم الموروث عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بجدّ واجتهاد وأن يلازم العلماء العاملين بعلمهم كي ينتفع بهم وأن لا يتصدر حتى يتأهل وإلا فاته شيء كثير من العلم، وأن يلازم التقوى في قوله وفعله وإلا جهل على الخلق، وأن يخلص لله تعالى فإن العمل لا يقبل ما لم يكن خالصًا صوابًا. وليعلم كل مسلم أنه وإن انتصر بالباطل في هذه الحياة الدنيا فإنه سوف يقف بين يدي الله فيحاسبه عن الصغير والكبير.

وما بالك بمن لقي الله وقد بدَّع وضلل من لا يستحق ذلك ماذا يكون حاله؟ وما بالك بمن يرمي المسلمين بالكذب والافتراء كي يثير الشبه حولهم وهو يعلم عنهم خلاف ذلك.

وقد قال النبي، صلى الله عليه وسلم: «اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة». رواه مسلم عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه.

هذا ما أردت بيانه. وما أوردت في هذه الحاشية إنما أردت به إزالة اللبس وبيان حقيقة الأمر حتى يكون واضحًا جليًا لعموم الناس ومن جهل علينا بعد ذلك فحسابه عند ربه.

ولولا أنَّ خصومنا أذاعوا بذلك عنَّا بين الحاضر والباد لما ذكرت شيئًا مما تقدم ولضربت عنه صفحًا فإن الاشتغال بأقوال الخصوم وهي تتجدد كل يوم مما يضيع الوقت، ولكن لما وقع بعض الناس في لبس وآخرون وقعوا في التبديع وضحت ذلك، والله الموفق.

تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله﴾ إلى قوله: ﴿أولوا الألباب﴾ قالت: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم».

ومن صفات أهل البدع اتباع المتشابه وترك المحكم.

وقد قال أيوب: «لا أعلم اليوم أحدًا من أهل الأهواء يخاصم إلا بالمتشابه». رواه ابن بطة في الإبانة (ج٢/٥٠١).

وروى الدارمي في سننه (ج ١/١٠٨) والآجري في الشريعة (٥٦) وغيرهما عن أبي قلابة قال: «لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون».

وقال الحسن: «لا تجالسوا أهل الأهواء فإن مجالستهم ممرضة للقلوب». رواه ابن بطة (ج ٢/٤٣٨).

وقال مجاهد: «لا تجالسوا أهل الأهواء فإن لهم عرة كعرة الجرب». رواه ابن بطة (٢ ـ ٤٤٣ ـ الإبانة).

وقيل للأوزاعي إن رجلاً يقول: أنا أجالس أهل السنة وأجالس أهل البدع فقال الأوزاعي: هذا رجل يريد أن يساوي بين الحق والباطل». رواه ابن بطة (ج ٢/٤٥٦).

وقال الإمام البربهاري في كتاب السنة ص «٥٤»: «وإذا رأيت الرجل يجلس مع أهل الأهواء فاحذره واعرفه فإن جلس

معه بعدما علم فاتقه فإنه صاحب هوى».

وعلى هذا الصراط المستقيم درج علماء السلف فلا أعلم نزاعًا بينهم في وجوب مفارقة أهل البدع.

وكل من خرج عن منهج السلف سواء كان في باب الأسماء والصفات أو في غير ذلك من الأبواب فله حظه من البدعة والضلالة، وبحسب خروجه عن منهج السلف الذي دل الكتاب والسنة على صحته، تنصب عليه أقوال الأئمة في ذمهم للبدع والمبتدعين.

قال البغوي رحمه الله في شرح السنة (ج ١/٢٢٤): «فعلى المرء المسلم إذا رأى رجلاً يتعاطى شيئًا من الأهواء والبدع معتقدًا أو يتهاون بشيء من السنن أن يهجره ويتبرأ منه، ويتركه حيًّا وميتًا فلا يسلم عليه إذا لقيه ولا يجيبه إذا ابتدأ إلى أن يترك بدعته ويراجع الحق. والنهي عن الهجران فوق الثلاث فيما يقع بين الرجلين من التقصير في حقوق الصحبة والعشرة دون ما كان ذلك في حق الدِّين فإن هجرة أهل الأهواء والبدع دائمة إلى أن يتوبوا».


وقال رحمه الله ص «٢٢٧»: «وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم».

والحمد لله رب العالمين.

تم الفراغ من الكتاب في ٢٢/ ١١/ ١٤١٣هـ
على يد الفقير إلى الله
سليمان بن ناصر بن عبدالله العلوان

القصيم - بريدة

فهرس الموضوعات


طبعت بمطابع دار طيبة ـ الرياض ـ السويدي
شارع عبد الملك بن هشام ـ ت: ٤٢٥٢١٩٥

كتب صدرت للمؤلف

١ – تنبيه الأخيار على عدم فناء النار .

٢ – تنبيه الأمة على وجوب الأخذ بالكتاب والسنة .

٣ – التوكيد في وجوب الإعتناء بالتوحيد .

٤ – الآمالي المكير على المنظومة البيقونية .

٥ – الكشاف عن ضلالات حسن السقاف .

٦ – القول الرشيد في حقيقة التوحيد .

٧ – التبيان شرح نواقض الإسلام .

٨ – الإعلام بوجوب التثبت في رواية الحديث .

